توجيه النظر
إلى معاني الحروف المقطعة
في أوائل السور

بقلم

حامد بن عبدالله العلي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا ، أشهد أن لا إله إلا هو وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى اله وسلم تسليما كثيرا ، وبعد :

فإن الله تعالى أنزل كتابه الكريم، القرآن العظيم ، ليكون هدى للناس وشفاء ونورا مبينا ، وحجب الهدى إلا من طريقه ، وأمر المؤمنين أن يدبروا آياته ويفقهوا معاني ألفاظه ، وذم الأميين الذين لا يعلمون الكتاب إلا أماني ، أي لا يزيدون على مجرد تلاوة الكتب المنزلة ، دون أن يفقهوا ما فيها .

ولهذا المعني تكلم المفسرون من علماء الأمة في تفسير القرآن فلم يدعوا آية إلا وشرحوها ولا كلمة إلا وبينوا معناها بحسب ما أوتي كل منهم من أدوات التفسير ، وفقه في الاستنباط .

وقطعوا بذلك الطريق علي من أراد – ممن في قلوبهم زيغ – إدخال فتنته وما يوحي الشيطان إليه تحت دلالات القرآن بدعوى أن فيه من الآي ما لا يفهم معناه إلا خواص العارفين بأسرارها التي لا يطلع عليها غيرهم وليس لأحد سبيل إلى معرفتها إلا من طريقهم .

كما قطعوا أيضا علي من أراد أن يتخلص من معارضة القرآن لرأيه وقياسه ، بدعوى أن فيه ما لا يعلم معناه إلا الله ، ولا يحل أحد تفسيره ثم يجعل الآي التي تدل على بطلان مادله عليه عقله الفاسد من هذا القبيل فيقول هي من المتشابه الذي لا يعلم معنها ، فلا تعارضوا بها دلالات العقول القطعية .

وقد تعلق هؤلاء المتهوكون وأولئك المغرورون بالحروف المقطعة في أوائل السور ، وزعموا أنها مما لا يعلم معناه ، وذلك لغرابة تركيبها وغموض أمرها ، واتخذوا ذلك ذريعة يتذرعون بها كلما احتج الراسخون في العلم بآي القرآن على بطلان زورهم ومذاهبهم الردية وقالوا : إذا كانت هذه الحروف غير معلومة المعنى فلا يستنكر أن يكون فيه ما لا يعلم معناه .

فهل هذه الحروف لا يعلم معناها؟ وهل هي من الأسرار التي لا يعلمها إلا الخواص بطرق خفية ليست من الهدي المبيّن الذي جاء به الرسول وأظهره وعلمه أصحابه وعلموه لمن بعدهم؟ وما معناها إن كانت معلومة المعنى ؟!

في هذا البحث محاولة لتحرير النظر في معاني الحروف المقطعة في أوائل بعض السور ، وهو في ثلاثة فصول : الأول عرض أقوال المفسرين ، الثاني : ذكر أدلة الأقوال ، ومناقشتها ، الثالث : الخلوص بالقول المرجح بالبراهين والله الموفق وهو المستعان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

الفصل الأول : أهم أقوال المفسرين في أوائل اسور

○ القول الأول :

أنها من أسماء الله تعالى ، وقد ورد عن الصحابة والتابعين ، فمن الصحابة :

ابن عباس رضي الله عنهما : كما روى الطبري عن السدي أنه قال : قال ابن عباس : " عن ﴿حم﴾ و ﴿طسم﴾ ، هي اسم الله الأعظم " (١)، وروي عنه

---

(١) رواه الطبري (١/ ٢٠٦)، قال رحمه الله ، حدثنا محمد بن المثنى قال حدثنا عبد الرحمن بن مهدي قال حدثنا شعبة قال سألت السدي عن (حم) و(طسم)، و (ألم) ، فقال : قال ابن عباس هي اسم الله الأعظم ، وهذا إسناد لا بأس به ، فمحمد بن المثنى شيخ الطبري ثقة ، وابن مهدي وشعبة إماما مشهوران ، والسدي الكبير صدوق إن شاء الله ، انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (١/ ٣١٣)

أيضا أنه قال : " هو قسم أقسم الله به وهو من أسمائه " (٢)، وروى عثمان بن سعيد الدارمي من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : " ﴿ كهيعص﴾ اسم من أسماء الله " (٣).

وابن مسعود رضي الله عنه كما روى الطبري عنه أنه قال : " هي اسم الله الأعظم " (٤)

وعلي رضي الله عنه كما روى ابن ماجة في التفسير وعثمان بن سعيد الدارمي في النقض على المريسي عن فاطمة الصغرى وهي بنت علي رضي الله عنه ، قالت سمعت عليا يقول : " (يا كهيعص) اغفر لي " (٥)

ومن التابعين : السدي الكبير ، اسماعيل بن عبد الرحمن ، فقد روى البيهقي عنه أنه قال : فواتح السور من أسماء الله عز وجل (٦)، ومن العلماء

---

(٢) رواه الطبري (١/ ٢٠٧) وعثمان بن سعيد الدارمي في النقض على المريسي ص١١ ، ومن طريقه البيهقي في الأسماء والصفات ص١١٩ ، كلهم من طريق عبدالله بن صالح قال حدثني معاوية بن صالح عن علي بن طلحة عن ابن عباس قال : هو قسم أقسم الله به وهو من أسمائه) وهذا الإسناد حسن إن شاء الله .

(٣) رواه الطبري (١/ ٤٤) ، وعثمان الدارمي في المصدر السابق ص١١ ، كلاهما من الطريق السابق .

(٤) رواه الطبري (١/ ٢٠٦) ، قال رحمه الله (حدثنامحمد بن المثنى قال حدثني أبو النعمان قا ل حدثنا شعبة عن إسماعيل السدي عن مرة الهمداني قال : قال عبد الله . . . فذكره) قال السيوطي إسناده صحيح ، انظر الإتقان (٢/ ١١) .

(٥) رد الدارمي على بشر المريسي ص١١ ، قال حدثنا روح بن عبد المؤمن المقري ، حدثنا محمد بن مسلم حدثنا نافع بن أبي نعيم عن فاطمة بنت علي رضي الله عنه به ، روح بن عبد المؤمن قال عنه في التقريب صدوق ص٢١١ ، ومحمد بن مسلم هو المدني قال عنه ابن أبي حاتم : سألت أبا زرعة عنه فقال مدني قدم عليهم البصرة أحاديثه مستقيمة ، انظر التهذيب (٩/ ٤٥٤) وقال ابن حجر في تقريب التهذيب صدوق ص٥٠٧ ، نافع بن أبي نعيم ، هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم ينسب إلى جده ترجمته في تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٠٧) قال عنه ابن حجر صدوق ، انظر التقريب ص٥٥٨ ، فاطمة بنت علي ثقة ، انظر التقريب ص٧٥١ ، وفي ترجمة نافع في تهذيب التهذيب أنه لم يسمع من فاطمة وقد روى هذا الأثر ابن ماجة في التفسير كما ذكر السيوطي في الإتقان (٢/ ١٢) ورواه الطبري (١٦/ ٤٤) لكن بإسناد ضعيف جدا .

(٦) رواه البيهقي في الأسماء والصفات ص١٢٠ ، وأبو الشيخ ابن حيان كما في الدر المنثور (١/ ٢٢) وابن أبي حاتم كما في الاتقان (٢/ ١١) .

الإمام مالك رحمه الله (٧) .

ويدخل تحت هذا القول ، قول من قال : إن فواتح السور إذا وصلت تركب منها أسماء الله وهو قول عامر الشعبي (٨) ، وسالم بن عبد الله (٩) ، وهو مروي عن ابن عباس أيضا (١٠) .

○ القول الثاني :

أنها حروف دالة على أسماء ، أخذت منها وحذفت بقيتها . (١١)

وقدر ورد هذا القول عن ابن عباس رضي الله عنهما ، فقد روى الطبري عنه أنه قال ﴿ ألم ﴾ أنا الله أعلم (١٢) .

---

(٧) أخرج ابن أبي حاتم عن أشهب قال سألت مالك بن أنس : أينبغي أن يتسمى بـ (يس) قال : ما أراه ينبغي لقول الله (يس ، والقرآن الحكيم) يقول اسم تسميت به ، انظر الاتقان (٢/ ١٣) وقد ذكره السيوطي ، تحت القول بأن فواتح السور من أسماء الله ، مع احتمال أن يكون هذا اللفظ (يس) هو اسم من أسماء الله عند مالك ، وليس جميعها ، فالله أعلم .

(٨) روى ابن أبي حاتم (١/ ٢٨) ، عن عامر الشعبي أنه قال عن فواتح السور نحو (ألم) و (ألر) قال هي أسماء من أسماء الله مقطعة الهجاء فإذا وصلتها كانت من أسماء الله ، ورواه ابن أبي شيبة في تفسيره وعبد بن حميد وابن المنذر ، كما في الدر المنثور (١/ ٢٢) .

(٩) روى ابن أبي حاتم عنه أنه قال (ألم) ، (حم) ، (ن) ونحوها أسماء الله مقطعة ، انظر الاتقان (٢/ ١١) .

(١٠)روى الطبري (١/ ٢٠٧) عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله (ألم) ، (حم) (ن) قال اسم الله مقطع ، وكذلك رواه ابن أبي حاتم (١/ ٢٨) وفي اسناديهما عباس بن زياد الباهلي لم أجد له ترجمة ، لكن رواه الطبري من طريق آخر قال حدثني عبد الله بن أحمد بن شبويه قال حدثني أبي عن يزيد عن عكرمة عن ابن عباس : (الر) ، (حم) ، (ن) حروف الرحمن مقطعة (١٥/ ١٠) عبد الله بن شبويه قال الخطيب في تاريخ بغداد من أئمة أهل الحديث (٩/ ٣٧١) وعلي بن الحسين ، هو بن واقد قال عنه ابن حجر صدوق يهم ، تقريب التهذيب ص٤٠٠ ، وأبوه هو الحسين بن واقد قال عنه ابن حجر ثقة له أوهام ص١٦٩ ، ويزيد هو بن أبي سعيد النحوي ، قال ابن حجر ثقة عابد ، تقريب التهذيب ص٦٠١ .

(١١) هكذا ذكر القرطبي رحمه الله عنوان هذا القول (١/ ١٥٥)

(١٢) رواه الطبري (١/ ٢٠٧) وابن أبي حاتم (١/ ٢٧) ، وابن النحاس في القطع والائتناف ص١١١ ،

وروى الحاكم وعثمان بن سعيد الدارمي من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : " كاف ، من كريم ، وهاء من هاد ، وياء من حكيم ، وعين من عليم ، وصاد من صادق ، وذلك في تفسير قوله تعالى ﴿كهيعص﴾ " (١٣)

وروى الحاكم أيضا عنه أنه قال : كاف هاد أمين عزيز صادق (١٤)

وروى الطبري والبيهقي من طرق عن حصين بن عبد الرحمن عن اسماعيل بن راشد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله ﴿ كهيعص﴾ قال : كبير هاد يمين عزيز صادق "(١٥).

= وأبو الليث السمرقندي في تفسيره (١/ ٢٤٥) ، كلهم من طريق عطاء بن السائب عن أبي الضحى عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وعطاء بن السائب قد اختلط ، قال ابن حجر رحمه الله (وتحصل لي من مجموع كلام الأئمة أن رواية شعبة وسفيان الثوري وزهير بن معاوية وزائدة وأيوب وحماد بن زيد عنه قبل الاختلاط وأن جميع من روى عنه غير هؤلاء ، فحديثه ضعيف لأنه بعد الاختلاط الا حماد بن سلمة فمختلف فيه انظر هدي الساري مقدمة صحيح البخاري ص٤٢٥ ، ولم أجد أحدا ممن ذكرهم ابن حجر قد روى هذا الأثر عن عطاء بل رواه شريك عنه عند الطبري وابن أبي حاتم وابن النحاس وشريك هو ابن عبد الله القاضي النخعي الكوفي قال عنه ابن حجر في التقريب صدوق يخطئ كثيرا تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة ص٢٦٦ ، ورواه محمد بن مروان عند أبي الليث السمرقندي وهو السدي الصغير المتهم بالكذب فعلى هذا لا يصح هذا الأثر بهذه الطرق عن ابن عباس والله أعلم .

(١٣)رواه الحاكم في المستدرك (٢/ ٣٧١) وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي وعثمان بن سعيد الدارمي في النقض على المريسي ص١١ ، كلاهما من طريق عطاء بن السائب ، أما الأول فمن رواية عمرو بن أبي قيس عنه والثاني من رواية هشام عنه ، ولم ينسبه الدارمي ولم يتبيّن لي غير أن كليهما روى عنه بعد الاختلاط كما أفاده كلام الحافظ ابن حجر المتقدم .

(١٤) رواه الحاكم في المستدرك (٢/ ٣٧٢) ، وقال حديث صحيح على شرط مسلم ووافه الذهبي إلا أن فيه شريكا بن عبد الله القاضي صدوق يخطئ كثيرا .

(١٥) رواه الطبري في التفسير (١٦/ ٤١) والبيهقي في الأسماء والصفات ص١١٩ ، من طرق عن حصين بن عبد الرحمن عن اسماعيل بن راشد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما وحصين بن عبد الرحمن هو السلمي قال عنه ابن حجر في التقريب ثقة تغير حفظه في الآخر ص١٧٠ ، وإسماعيل بن راشد ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١/ ١/ ١٦٩) والبخاري في التاريخ الكبير (١/ ٣٥٣) ولم يذكرا فيه

وعن ابن مسعود رضي الله عنه أيضا ، كما روى الطبري عنه وعن ابن عباس ، وناس من أصحاب رسول الله ﷺ ، ورضي عنهم ، " أن ﴿ ألم ﴾ حرف اشتق من حروف هجاء أسماء الله جل ثناؤه " (١٦) .

وروى ابن أبي حاتم عنه وعن ابن عباس رضي الله عنهم وناس من أصحاب رسول الله ﷺ في قوله ﴿ كهيعص ﴾ قال : " هو هجاء مقطع ، الكاف من الملك ، والهاء من الله ، والياء والعين من العزيز والصاد من المصور " (١٧)

وقال به من التابعين : سعيد بن جبير (١٨) ، وعكرمة (١٩) ، والضحاك (٢٠) ،

= جرحا ولا تعديلا وذكره ابن حبان في الثقات (٦/ ٣٤) وهذه الأسانيد المتقدمة ، الأول عطاء بن السائب عن سعيد عن ابن عباس ، والثاني شريك عن سالم الأفطس عن سعيد عن ابن عباس ، الثالث هذا الإسناد تتقوى ببعضها ويدل مجموعها على ثبوت هذا التفسير (كهيعص) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(١٦) رواه الطبري في التفسير (١/ ٢٠٧) قال حدثنا موسى بن هارون الهمداني قال حدثنا عمرو بن حماد القناد قال حدثنا أسباط بن نصر عن إسماعيل السدي في خبر ذكره عن أبي مالك وعن أبي صالح عن ابن عباس وعن مرة الهمداني عن ابن مسعود وعن ناس من أصحاب النبي ﷺ (الم . . . الأثر) وهذا الإسناد هو تفسير السدي الكبير الذي يرويه أسباط بن نصر عنه ويرويه الطبري وابن أبي حاتم في تفسيريهما مفرقا في السور وقد رجح العلامة أحمد شاكر أنه كتاب ألفه السدي جمع فيه التفسير بهذه الطرق الثلاثة من روايته عن أبي مالك وأبي صالح عن ابن عباس ومن روايته عن مرة الهمداني عن ابن مسعود ، ومن روايته بنفسه عن بعض الصحابة ، وذكر أن الحاكم يروي بعض هذا التفسير في مستدركه وهو رواية أسباط بن نصر السدي عن مرة عن ابن مسعود وناس من الصحابة ويصححه على شرط مسلم ، ويوافقه الذهبي ، ثم أقرهما على ذلك ، لأن مسلما لم يرو عن أبي صالح وأبي مالك شيئا وهو القسم الأول من تفسير السدي هذا ، ثم رجح الشيخ شاكر أن السدي رحمه الله جمع مفرق هذه التفاسير في كتاب واحد وجعل له في أوله هذه الأسانيد يريد بها أن ما رواه من هذه التفاسير في هذا الكتاب لا يخرج عن هذه الأسانيد ، فهو كتاب مؤلف في التفسير ، مرجع ما فيه الى الرواية عن هؤلاء في الجملة لا في التفصيل ، انظر حاشية العلامة أحمد شاكر على تفسير الطبري (١/ ١٥٧-١٥٩) وعلى أي حال فإن أدنى ما يستفاد من هذا الإسناد أن من الصحابة من قال بهذا القول .

(١٧) رواه ابن أبي حاتم كما في الإتقان (٢/ ١١)

(١٨) ، (١٩) رواهما ابن أبي حاتم كما في الاتقان (٢/ ١١) ، (٢/ ١٢)

(٢٠) قال السيوطي في الاتقان ، رواه أبو الشيخ ابن حيان عن الضحاك قال (المص) أنا الله الصادق) (٢/ ١١)

ومحمد بن كعب القرظي (٢١) ، والربيع بن أنس (٢٢) ، وإليه ذهب الأخفش وابن الأنباري والزجاج رحمهم الله أجمعين (٢٣) ، وقال أبو عمر الداني : " وذلك الاختيار " في تفسير ﴿ ألم ﴾ بأنها بمعنى (أنا الله أعلم) (٢٤) .

○ القول الثالث :

أنها فواتح افتتح الله بها (كما يقولون في القصائد لا ، وبل)

وقد ورد هذا القول عن مجاهد رحمه الله (٢٥) ، والحسن (٢٦) .

وقال به من أهل اللغة ، قطرب (٢٧) ، والمبرد (٢٨) ، وأبو عبيدة معمر بن المثنى (٢٩) ، وأحمد بن يحيى (ثعلب) رحمهم الله (٣٠)

---

(٢١) روى أبو الشيخ عنه أنه قال (الر) من الرحمن ، وروى عنه أيضا أنه قال (المص) الألف من الله ، والميم من الرحمن ، والصاد من الصمد ، وروى ابن أبي حاتم عنه أنه قال (طه) الطاء من ذي الطول ، وروى عنه أنه قال (طسم) الطاء من ذي الطول والسين من القدوس والميم من الرحمن ، انظر الاتقان (٢/ ١١) ، (٢/ ١٢)

(٢٢) انظر تفسير الطبري (١/ ٢٠٨) فقد روى عنه أنه قال : " هذه الحروف من التسعة والعشرين حرفا ، ليس منها حرف إلا هو مفتاح اسم من أسمائه وليس منها حرف إلا وهو في آلائه وبلائه ، وليس منها حرف إلا هو في مدة قوم وآجالهم " .

(٢٣) قال ابن الجوزي في زاد المسير : " وإلى هذا القول ذهب الأخفش والزجاج وابن الأنباري " (١/ ٢١)

(٢٤) انظر المكتفي في الوقف والابتداء ، للإمام أبي عمرو الداني ص١٥٨ .

(٢٥) رواه الطبري عنه (١/ ٢٠٦) وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبو الشيخ بن حيان ، كما في الدر المنثور (١/ ٢٣)

(٢٦) قال في الدر المنثور : وأخرج ابن المنذر وابن أبي حاتم عن الحسن قال (ألم ، طسم) فواتح يفتتح الله بها السور (١/ ٢٣) .

(٢٧) نسبه إليه القرطبي (١/ ١٥٥) وابن النحاس في القطع والائتناف ص١١٠ ، والرازي في تفسيره (٢/ ٦)

(٢٨) نسبه اليه ابن النحاس في القطع والائتناف ص١١٠ .

(٢٩) انظر مجاز القرآن له (١/ ٢٨) وقال في البحر المحيط (نحا هذا النحو أبو عبيدة والأخفش) (١/ ٣٤) وقد نسبه ابن الجوزي الى الأخفش ، القول السابق كما تقدم ، فالله أعلم

(٣٠) نسبه اليه الرازي في تفسيره (٢/ ٧)

وقال به أيضا أبو روق عطية بن الحارث الهمداني . (٣١)

ونصره محمد رشيد رضا في تفسيره ، المنار . (٣٢)

● القول الرابع : أنه أسماء للقرآن .

وقد ورد عن مجاهد (٣٣) ، وقتادة (٣٤) ، وزيد بن أسلم (٣٥) ، وابن جريج (٣٦) .

● القول الخامس : أنها أسماء للسور .

وهو قول زيد بن أسلم (٣٧) ، وعبد الرحمن ابنه (٣٨) .

قال الرازي : وهو قول أكثر المتكلمين ، واختيار الخليل وسيبويه (٣٩) ، وقال الزمخشري : وعليه إطباق الأكثر (٤٠) .

---

(٣١) نسبه اليه ابن الجوزي في زاد المسير قال : (قال أبو روق عطية ابن الحارث الهمداني ، كان النبي ﷺ يجهر بالقراءة في الصلوات كلها وكان المشركون يصفقون ويصفرون فنزلت هذه الحروف المقطعة فسمعوها فبقوا متحيرين . . .)(١/ ٢٢)

(٣٢) (٨/ ٣٠٢)

(٣٣) رواه الطبري عنه (١/ ٢٠٥) وقد روي عنه القول الثالث أيضا كما تقدم ، وروي عنه أيضا أن فواتح السور هجاء موضوع (١/ ٢٠٨) ، وقال ابن حجر في فتح الباري(وروي ابن أبي حاتم من وجه آخر عن مجاهد قال (فواتح السور كلها (ق ، ص ، طسم) وغيرها هجاء مقطوع وقال الإسناد الأول أصح يعني إسناد رواية أنها فواتح ، وهو القول الثالث ، انظر فتح الباري (٨/ ٥٥٤)

(٣٤) رواه ابن جرير الطبري (١/ ٢٠٥)

(٣٥) نسبه إليه ابن كثير (١١/ ٥٧) لكن روي الطبري عنه أنها أسماء للسور (١/ ٢٠٦)

(٣٦) رواه الطبري عنه (١/ ٢٠٥)

(٣٧) رواه الطبري عنه (١/ ٢٠٦)

(٣٨) نسبه إليه ابن كثير (١/ ٥٦) .

(٣٩) انظر تفسير الرازي (٢/ ٥) وتفسير ابي السعود (١/ ٢١)

(٤٠) الكشاف (١/ ٨٣)

ونسبه ابن النحاس الى ابن كيسان (٤١)، واختاره من المفسرين الفخر الرازي (٤٢)

● القول السادس : أنها سر من الأسرار .

ثم من أصحاب هذا القول من قال لا يعلم هذا السر إلا الله ، ومنهم من قال يعلمه الرسول ﷺ والأولياء .

فممن قال لا يعلمه إلا الله : الشعبي (٤٣)، وينسب إلي سفيان الثوري ، وجماعة من المحدثين (٤٤)، والربيع بن خيثم ، وأبو حاتم بن حبان (٤٥).

ونسب أيضا إلى بعض الصحابة ، كأبي بكر وعمر وعلي وعثمان وابن مسعود رضي الله عنهم (٤٦)، ورجحه من العلماء أبو بكر بن العربي (٤٧)، وأبو حيان (٤٨)، والشوكاني (٤٩)، والسيوطي (٥٠) ، والجمل صاحب الفتوحات الإلهية على الجلالين (٥١)، وعبد الرحمن السعدي (٥٢) رحمهم الله .

---

(٤١) انظر القطع والائتناف ص١١٠

(٤٢) انظر تفسير الرازي (٢/ ١١)

(٤٣) قال في الدر المنثور (وأخرج ابن المنذر وأبو الشيخ ابن حيان في التفسير عن داود بن أبي هند قال كنت أسأل الشعبي عن فواتح السور قال يا داود إن لكل كتاب سرا وإن سر هذا القرآن فواتح السور فدعها وسل عمّا بدا لك) (١/ ٢٣)

(٤٤) انظر المحرر الوجيز لابن عطية (١/ ٩٤)

(٤٥) انظر تفسير القرطبي (١/ ١٥٤)

(٤٦) نسبه الرازي إلى أبي وعلي (٢/ ٣) وأبو الليث السمرقندي إلى عمر وعثمان وابن مسعود (١/ ٢٥٠) ولم يذكر من روي ذلك عنهم وليس في تفسير ابن جرير والدر المنثور شيء من ذلك فالله أعلم .

(٤٧) قانون التأويل ص٥٣١

(٤٨) البحر المحيط (١/ ٣٥)

(٤٩) فتح القدير (١/ ٣٢)

(٥٠)، (٥١) في الجلالين (١/ ١٠)

(٥٢) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (١/ ٣٩)

وممن قال يعلمه الأولياء ، سلمة بن القاسم ، نقله عنه أبو حيان في البحر المحيط ، ونقل عن جماعة من المتصوفة ، هذا القول ، قال وسئل محمد بن الحنفية عن ﴿كهيعص﴾ فقال للسائل : " لو أخبرتك بتفسيرها لمشيت على الماء لا يوازي قدميك " (٥٣)

واختار هذا الألوسي قال : " فلا يعرفه بعد الرسول إلا الأولياء . . . " (٥٤) ونقله القرطبي عن محمد بن علي الترمذي ، أنه قال لا يعرف ذلك إلا نبي أو ولي . (٥٥)

وهذا القول – أعني أنها يعرفها الأولياء – من ضلالات المتصوفة التي يجب أن تصان عنها كتب التفسير وسائر كتب العلم الموروث عن النبوة ، إذ لا علاقة بين هذا النور وتلك الظلمات ، وما يروون في تأييد خزعبلاتهم عن السلف فأكثره كذب وما صحّ منه فلا يدل على أقوالهم الفاسدة .

وقوله : " لو أخبرتك بتفسيرها لمشيت على الماء لا يواري قدميك " ، تشبيه للقرآن بكلام السحرة والكهان الذين يستعينون بالشياطين ، فتحملهم على الماء وتطير بهم في الهواء ، وتشبيه القرآن بالسحر زندقة ، ولهذا يقطع بأن هذه الرواية كذب على محمد بن الحنفية رحمه الله فما كان ليصدر منه هذا القول وهو الذي أخذ العلم عن أبيه علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وقوله : (لا يعلمه بعد الرسول إلا الأولياء) من خرافات التصوف البدعي ، فإنه إن كان من العلم النافع فمن أين علموه أمن الطرق التي يعرف بها تفسير القرآن ؟ فإن كان كذلك فهو أمر عام بين جميع العلماء غير مختص بطائفة معينة

---

(٥٣) انظر البحر المحيط (١/ ٣٥)

(٥٤) روح المعاني للألوسي (١/ ١٠٠)

(٥٥) الجامع لأحكام القرآن ، (١/ ١٥٦) ، وتفسير أبي الليث السمرقندي (١/ ٢٤٩)

ممن يسمون أنفسهم الأولياء ، وهل الأولياء إلا علماء الشريعة وصالحي الأمة جميعا ، أم من طرق أخرى ، كالذي يسمونه الذوق والكشف فهذه ظنون ووساوس لا تغني من الحق شيئا ولا يحل باتفاق العلماء تفسير القرآن بمثل هذا ، والحق ما كان عليه برهان من العلم البيّن وما بعد الحق إلا الضلال !

● القول السابع : أنها لبيان إعجاز القرآن

قال السيوطي : " وقيل إن هذه الحروف ذكرت لتدل على أن القرآن مؤلف من الحروف التي هي ، أ، ب، ت، ث، . . . فجاء بعضها مقطعاً ، وجاء تمامها مؤلفا ليدل القوم الذين نزل القرآن بلغتهم أنه الحروف التي يعرفونها ويبنون كلامهم منها " (٥٦)

قال الرازي : قاله المبرد ، واختاره جمع عظيم من المحققين (٥٧)، وقال ابن عطية : قاله قطرب وغيره(٥٨) ، وقال القرطبي : قاله قطرب والفراء . (٥٩)

ونصره الزمخشري (٦٠) ، واختاره النسفي (٦١)، والبيضاوي (٦٢)، وقال أبو السعود وإليه جنح أهل التحقيق (٦٣)

---

(٥٦) انظر الاتقان في علوم القرآن (٢/ ١٤)

(٥٧) تفسير الرازي (٢/ ٦)

(٥٨) المحرر الوجيز (١/ ٩٥) ، وقد تقدم أن المبرد وقطرب قد قالا بأن أوائل السور فواتح ، فلعلهما أرادا الأمرين معا ، والله أعلم .

(٥٩) انظر الجامع لأحكام القرآن (١/ ١٥٥)

(٦٠) الكشاف (١/ ١٠٤)

(٦١) تفسير النسفي (١/ ٩)

(٦٢) تفسير البيضاوي(١/ ٤٢)

(٦٣) تفسير أبي السعود (١١/ ٢١)

وذكر ابن الزملكاني في إعجاز القرآن أنها كالمهيجة لمن سمعها ، لطلب التساجل والأخذ في التفاضل وهو بمعنى هذا القول (٦٤) .

وقال ابن كثير : " وإليه ذهب الشيخ الإمام العلامة أبو العباس ابن تيمية ، وشيخنا الحافظ المجتهد أبو الحجاج المزي ، وحكاه لي عن ابن تيمية " (٦٥)

وقال الشنقيطي أنه الذي يدل استقراء القرآن على رجحانه . (٦٦)

● القول الثامن : أنها قسم أقسم الله به .

وقد ورد عن عكرمة رحمه الله (٦٧) ، وقد تقدم أن ابن عباس قال : " إنها قسم أقسم الله به وهو من أسمائه سبحانه " .

● القول التاسع :

أن المراد بها عدة معان (٦٨) ، فهي أسماء للقرآن وفواتح يفتتح الله بها القرآن ، وأسماء للسور ، وأسماء لله تعالى ، وقسم أقسم الله به ، وهي مع ذلك حروف دالة على أسماء أخذت منها وحذفت بقيتها ، وهي كذلك حروف دالة علي مدة أقوام وآجالهم .

وقد ذهب إلى هذا القول الإمام الطبري ، وروي عن الربيع بن أنس أنه قال : " هذه الأحرف التسعة و العشرين حرفا دارت فيها الألسن كلها ، ليس منها حرف إلا وهو مفتاح اسم من أسمائه ، وليس منها حرف إلا وهو من آلائه وبلائه وليس

---

(٦٤) إعجاز القرآن لابن الزملكاني ص٥٨ .

(٦٥) انظر عمدة التفسير اختصار تفسير ابن كثير لأحمد شاكر (١/ ٩٤)

(٦٦) اضواء البيان للشنقيطي (٣/ ٥-٦) وقد استظهر هذا القول الراغب في تفسير البقرة ص١٤٢ .

(٦٧) رواه ابن جرير عنه (١/ ٢٠٧)

(٦٨) التفسير (١/ ٢٥٨)

منها حرف إلا وهو في مدة قوم وآجالهم " (٦٩)

ثم قال الإمام الطبري : " والصواب من تأويل ذلك عندي ، أن كل حرف منها يحوي ما قاله الربيع بن أنس وما قاله سائر المفسرين غيره فيه ، ثم استثنى هذا القول العاشر " (٧٠)

● القول العاشر:

أنها أسماء لحروف المعجم استغنى بذكر بعضها عن ذكر ما سواها

وقد نسبه الطبري لبعض أهل اللغة (٧١) ، وذكره ابن الجوزي ونسبه لقطرب والفراء ، ثم قال : " فإن قيل فقد علموا أنها حروف فما الفائدة في إعلامهم بهذا ؟ فالجواب أنه نبّه بذلك على إعجازه فكأنه قال : هو من هذه الحروف التي تولفون منها كلامكم فما بالكم تعجزون عن معارضته ، فإذا عجزتم فاعلموا أنه ليس من قول محمد عليه السلام " (٧٢)، فيبدو أن هذا القول والسابع كالقول الواحد ، ولذا فقد نسبا كلاهما لقطرب والفرّاء .

هذه هي أهم الأقوال المنقولة في كتب التفسير في المراد بأوائل السور ، وقد نقلت أقوال أخري أخرى لكنّها في غاية الضعف .

ومن أقل هذه الأقوال الضعيفة ضعفا ما ذكره الرازي قال : (إن التكلم بهذه الحروف وإن كان معتادا لكل أحد إلا أن كونها مسماة بهذه الأسماء لا يعرفه إلا من اشتغل بالتعلم والاستفادة ، فلمّا أخبر الرسول عنها من غير سبق تعلم

---

(٦٩) المصدر السابق (١/ ٢٢٠)

(٧٠) المصدر السابق (١/ ٢٠٩)

(٧١) زاد المسير (١/ ٢١)

(٧٢) تفسيره (٢/ ٧)

واستفادة كان ذلك إخبارا عن الغيب " (٧٣)

وأضعفها بل هو من جنس كلام الباطنية أن الألف إشارة إلي الاستقامة ، وهو رعاية الشريعة واللام إشارة الى الانحناء الحاصل عند المجاهدات وهو رعاية الطريقة ، والميم إشارة الى أن يصير العبد في مقام المحبّة كالدائرة التي يكون نهايتها عين بدايتها وبدايتها عين نهايتها ، وهو مقام الحقيقة ، وقد ذكره الرازي أيضا ، وبين هذين أقوال أخرى لا تستحق الاشتغال بذكرها ، والله أعلم ، وهي مذكورة في تفسير الرازي ، مفاتيح الغيب (٧٤) .

الفصل الثاني : أدلة الأقوال ومناقشتها

■ أدلة القول بأنها أسماء للسور:

● الدليل الأول :

قال الشنقيطي رحمه الله : " ويدل له أيضا قول قاتل محمد السجاد بن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنهما يوم الجمل ، وهو شريح بن أبي أوفى : يذكرني حاميم والرمح شاجر فهلا تلا حاميم قبل التقدم (٧٥)

---

(٧٣) تفسير الرازي (٢/ ٧) .

(٧٤) المصدر السابق (٢/ ٨) .

(٧٥) قد ورد هذا في صحيح البخاري . قال رحمه الله (ويقال بل هو اسم لقول شريح بن أبي أوفى الع . . فذكر البيت) قال ابن حجر رحمه الله (وروى هذه القصة عمر بن شبة في كتاب الجمل له ، من طريق داود بن أبي هند قال : كان على محمد بن طلحة بن عبيد الله يوم الجمل عمامة سوداء فقال علي لا تقتلوا صاحب العمامة السوداء ، فإنما أخرجه بره بأبيه ، فلقيه شريح بن أبي أوفى فأهوى له بالرمح ، فتلا حاميم فقتله) ثم ذكر ابن حجر الخلاف في قائل البيت وأن من العلماء من ذكر أنه للأشتر النخعي ، ومنهم من قال هو لمدلج بن كعب السعدي ، ومنهم من قال هو لعصام بن مقشعر ومنهم من قال هو لشداد بن معاوية العبسي) انظر فتح الباري (١/ ٥٥٤)

فقوله يذكرني حاميم ، بإعراب حاميم إعراب مالا ينصرف ، فيه الدلالة على ما ذكرنا ، من أنه اسم للسورة " (٧٦) .

وقال الكرماني : " وأما وجه الدلالة به فهو أنه أعربه ولو لم يكن اسما بل حروف هجاء لما دخل فيه الإعراب " (٧٧)

○ الجواب عن الدليل الأول :

ويتبين بتقديم الكلام عن إعراب هذه الحروف ، مطلقا ، ومن حيث كونها فواتح للسور ، فيقال : هذه الحروف من قبيل الأسماء المعربة ، وحكمها ما لم تلها العوامل ، أن تكون ساكنة الإعجاز ، موقوفة كأسماء الأعداد فيقال ، ألف ، لام ، ميم ، كما يقال واحد ، اثنان ثلاثة فإذا وليتها العوامل أدركها الإعراب تقول هذه ألفٌ وكتبت ألفا ، نظرت إلي ألفٍ ، وهكذا كل اسم يعمد إلى تأدية ذاته فحسب ، قبل أن تحدث فيه بدخول العوامل شيئا من تأثيرها ، فإنه يلفظ موقوفا ، فهذا إعرابها مطلقا (٧٨) .

وأما إعرابها من حيث كونها أوائل السور فقد قال الألوسي رحمه الله : "وقد اختلف الناس في إعرابها حسبما اختلفت أقوالهم فيها ، فإن جعلت أسماء

---

(٧٦) اضواء البيان للشنقيطي (٣/ ٤)

(٧٧) شرح البخاري للكرماني (١٨/ ٧٢)

(٧٨) انظر تفسير الكشاف للزمخشري (١/ ٧٨) وقال مستدلا على أنها أسماء (الا ترى أن الحرف ما دل على معنى في غيره ، وهذا كماترى دال على معنى في نفسه ؟ ولأنها متصرف فيها بالإمالة كقولك آ ، با ، تا وبالتفخيم كقولك يا ، ها ، وبالتصريف والتنكير والجمع والتصغير والوصف والإسناد والإضافةوجميع ما للأسماء المتصرفة ثم إني عثرت من جانب الخليل على نص في ذلك ، قال سبويه قال الخليل يوما وسأل أصحابه كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التي في (لك) والباء التي في (ضرب) فقيل نقول باء كاف فقال : إنماجئتم بالاسم ولم تنطقوا بالحرف وقال : أقول : كه ، به) انظر الكشاف (١/ ٧٩)

للسور مثلا كان لها حظ من الإعراب رفعا ونصبا وجرا ، فالرفع على أنها خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ خبره محذوف والنصب بتقدير فعل القسم ، أو فعل يناسب المقام " (٧٩) .

ثم قال : " ثم ما كان من هذه الفواتح مفردا ، كص ، أو موازنا له كحم ، زنه قابيل يتأتى فيه الإعراب لفظا أو محلا بأن يسكن حكاية لحاله قبل ، ويقدر إعرابه وهو غير منصرف للعلمية والتأنيث ، وما خالفهما نحو ﴿كهيعص﴾ يحكي لا غير " (٨٠) .

فقد جعل هذه الفواتح قسمين : قسم يحكى ولا يعرب لفظا وهو مثل ﴿كهيعص﴾ و ﴿ ألم ﴾ ، وقسم يجوز فيه الإعراب لفظا ومحلا ، كـ ﴿ص﴾ و ﴿حم﴾ على صفة ما ذكر (٨١) .

والقسم الأول يصح أن يعرب محلا ، إذا جعلته أسماء للسور ، قال الزمخشري : " فإن قلت هل لهذه الفواتح محل من الإعراب ؟ قلت نعم لها محل ، فيمن جعلها أسماء للسور ، لأنها عنده كسائر الأسماء والأعلام فإن قلت : ما محلها ؟ قلت : يحتمل الأوجه الثلاثة ، أما الرفع ، فعلى الابتداء ، وأما النصب والجر فلما مرّ من صحة القسم بها ، وكونها بمنزلة ، (الله) ، و (والله) على اللغتين (٨٢) ، ومن لم يجعلها أسماء للسور لم يتصور أن يكون لها محل في مذهبه ، كما لا محل للجملة المبتدأة والمفردات المعدودة " (٨٣) .

---

(٧٩) انظر روح المعنى للألوسي (١/ ١٠٤).

(٨٠) المصدر السابق

(٨١) أما كونها في محل نصب ففيه وجهان ، أحدهما : هو على تقدير حذف القسم كما تقول الله ، لأفعلن والناصب فعل محذوف تقديره التزمت الله أي اليمين به ، والثاني هي مفعول به تقديره أتل ألم ، وأما كونها في محل جر فهو على القسم وحرف القسم محذوف وبقي عمله بعد الحذف لأنه مراد فهو كالملفوظ به ، كما قالوا الله لتفعلن في لغة حمير . انظر إعراب القرآن للعكبري (١/ ١٤)

(٨٢) وهي تعرب إن أعربت لفظا إعراب ما لا ينصرف من الأسماء للعلمية والتأنيث ، انظر الكشاف(١/ ٨٤)

(٨٣) الكشاف للزمخشري (١/ ١٠٧)

وبما تقدم يعلم أن إعراب الفواتح فرع عن تفسيرها فلا يصح إذن الاحتجاج به على أصله كما لا يخفى ، ويكون غاية ما يدل عليه الدليل المذكور أن شريح بن أبي أوفى ممن يري أن الفواتح أسماء للسور ، ولذلك أعربها إعراب ما لا ينصرف ، فيذكر اسمه مع من قال بهذا القول، هذا إن كان هو قائل هذا البيت ، وقد تقدم الخلاف في قائله .

فإن قيل فهل قرأ أحد من القراء بتحريك أواخر السور فإن القراءة سنة متبعة ، فالجواب : أما القراء فإنهم وقفوا على أواخر السور ساكنة الأعجاز، ولكن وردت قراءات شاذة بتحريك (يس) بكسر النون و (صاد) بكسرها ، و (نون) بكسر النون ، و(قاف) بكسر الفاء عن الحسن(٨٤) ، وورد عن غيره تحريك هذه وغيرها ، بالضم والفتح وقد حمل بعضهم ذلك على التحريك لالتقاء الساكنين (٨٥) فإن لم يصح فإنه إعراب لها أعربها من يذهب إلى أنها أسماء ، وليس في ذلك حجة لأنها كلها قراءات شاذة ، والقراءآت المتواترة جاءت بالوقوف على أواخرها ساكنة الأعجاز .

● الدليل الثاني :

قال ابن كثير : "ويعتضد هذا بما ورد في الصحيحين عن أبي هريرة مرفوعا ، أنه كان يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة ﴿ألم﴾ السجدة وهل أتى على الإنسان"(٨٦)

---

(٨٤) انظر إتحاف فضلاء البشر (٢/ ٣٩٧)، (٢/ ٤١٨)، (٢ / ٥٥٣)، (٢/ ٤٨٨)، على الترتيب المذكور

(٨٥) انظر تفسير البحر المحيط (٧/ ٣٢٢) ، (٧/ ٤٤٦) ، (٧/ ٣٨٣) ، (٨/ ١٢٠) ، (٨/ ٣٠٧)

(٨٦) تفسير ابن كثير (١/ ١٥٦) وانظر الحديث في فتح الباري (٢/ ٣٧٧) وصحيح مسلم (٢/ ٥٩٩)

○ الجواب عن الدليل الثاني :

ويمكن أن يجاب عنه بإيراد احتمال أن أبا هريرة رضي الله عنه ، أراد بقوله : " ﴿ألم﴾ السجدة أي : ما أوله ذلك كما هو واضح في قوله : ﴿ هل أتى على الإنسان ﴾ فإنه لم يرد قطعا أن هذه العبارة اسم السورة وذلك كما يقولون قرأت ﴿ قل هو الله أحد ﴾ و﴿ بانت سعاد ﴾ وكما يقولون : قرأت الحمد أي الفاتحة (٨٧)

● الدليل الثالث :

ذكره الرازي رحمه الله وحاصله : أن هذه الألفاظ ، إما أن تكون مفهومة أو غير مفهومة ، ثم أبطل الثاني بوجهين ، الأول أن ذلك ولو جاز لجاز التكلم مع العربي بالزنجية والثاني بأن القرآن موصوف بأنه هدى وذلك ينافي كونه غير معلوم ، ثم إذا كانت مفهومة ، فإما هي أسماء معنى أو أسماء ألقاب ، الأول باطل لأن هذه الألفاظ غير موضوعة لهذه المعاني التي ذكرها المفسرون ، ولأن المفسرين ذكروا وجوها ، وليست دلالة هذه الألفاظ على بعض ما ذكروه أولى من دلالتها على الباقي ، ولما بطل هذا القسم وجب أن تكون أسماء ألقاب . (٨٨)

○ الجواب عن الدليل الثالث :

وقد عورض هذا الدليل بما يلي :

١) أن السور الكثيرة اتفقت في ﴿الم ﴾ ، و ﴿ حم ﴾ فالاشتباه حاصل فيها والمقصود من اسم العلم إزالة الاشتباه فلا يصح أن يراد بأوائل السور أنها أعلام . (٨٩)

---

(٨٧) قال الزمخشري رحمه الله (فإن اعترضت عليه بأنه قول مقول على وجه الدهر ولا سبيل إلى رده ، أجابك بأن له محملا سوى ما ذهبت إليه ، وأنه نظير قول الناس فلان يروي قفا نبك ، وعفت الديار ، وقول الرجل لصاحبه : ما قرأت ؟ فيقول - الحمل لله - براءة منالله ورسوله - يوصيكم الله في أولادكم - الله نور السموت والأرض - وليست هذه الجمل بأسامي هذه القصائد وهذه السور والآي وإنما نعني رواية القصيدة التي ذلك استهلالها ، وتلاوة السورة أو الآية التي تلك فاتحتها . . .) الكشاف ١/ ٩٨)

(٨٨) انظر تفسير الرازي (٢/ ٨)

(٨٩)المصدر السابق (٢/ ٩) ، وروح المعاني (١/ ١٠٠)

٢) أنها لو كانت لنقلت بالتواتر لأنها أسماء ليست على قوانين العرب والأمور العجيبة تتوفر الدواعي لنقلها ولو حصل لصار ذلك معلوما وارتفع فيه الخلاف . (٩٠)

٣) أن القرآن نزل بلغة العرب وهم لم يتجاوزوا التسمية بمجموع اسمين نحو (معديكرب) ، ولم يسم أحد منهم بمجموع ثلاثة وأربعة وخمسة . (٩١)

٤) لو كانت لهذه السور لوجب اشتهار هذه السور بها لا بسائر الأسماء لكنها إنما اشتهرت بسائر الأسماء كقولهم سورة البقرة وسورة آل عمران . (٩٢)

٥) لأن تسميتها بأوائلها يؤدى إلى اتحاد الاسم والمسمى . (٩٣)

وقد أجيب عن هذه المعارضة بما يلي :

أما الأول – فلا يبعد أن يكون في تسمية السور الكثيرة باسم واحد ثم تمييز كل واحد منها عن الآخر حكمة (٩٤) ، وقال ابن قتيبة : " وإن كان قد يقع مثل ﴿ألم﴾ ، ﴿حم﴾ لعدة سور فإن الفصل قد يقع بأن نقول : ﴿حم﴾ السجدة و ﴿ألم﴾ البقرة كما يقع الوفاق في الأسماء فتعرف بالإضافات وأسماء الآباء والكنى " (٩٥)

وأما الثاني – فأجيب عنه بأن تسمية السورة بلفظ معين ليست من الأمور العظام فجاز أن لا يبلغ حد التواتر في الشهرة (٩٦)

---

(٩٠) انظر تفسير الرازي (٢/ ٩)
(٩١) المصدر السابق (٢/ ٩) ، وتفسير البيضاوي (١/ ٤٤) ، وروح المعاني للألوسي (١/ ١٠٠)
(٩٢) انظر تفسير الرازي (٢/ ٩) وروح المعاني (١/ ١٠٠)
(٩٣) المصدرين السابقين ، وتفسير البيضاوي (١/ ٤٤)
(٩٤) تفسير الرازي (٢/ ١٠)
(٩٥) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص٣٠، وانظر كذلك تفسير الطبري (١/ ٢١١)
(٩٦) تفسير الرازي (٢/ ١٠٠)

وأما الثالث - فأجيب عنه بأن التسمية بثلاثة أسماء إنما تمتنع إذا ركبت وجعلت اسما واحدا على طريقة بعلبك، إما إذا نثرت نثر أسماء العدد فلا ، قال البيضاوي : " وناهيك بتسوية سيبويه بين التسمية بالجملة والبيت من الشعر وطائفة من أسماء حروف المعجم " (٩٧)

وأما الرابع - فأجيب عنه بأنه لا يبعد أن يصير اللقب أشهر من الاسم الأصلى فكذلك هنا . (٩٨)

وأما الخامس - فأجيب عنه بأن المسمى هو مجموع السورة والاسم جزؤها فلا اتحاد . (٩٩)

فهذا حاصل ما عورض به هذا الدليل والجواب عن المعارضة وسيأتي عند ذكر أدلة من ذهب إى أن هذه الحروف دالة على معان ما يرد أيضا على إبطال أن تكون هذه الحروف أسماء معان ، كما ذكر الرازي رحمه الله ، وبه يبطل تقسيمه الذي استعمله كبرهان لجعل أوائل السور أسماء ألقاب .

■ أدلة من قال أنها لتنبيه السامع أو فواتح افتتح الله بها :

قال السيوطي رحمه الله : " وقيل هي تنبيهات كما في النداء ، عدّه ابن عطية مغايرا للقول بأنها فواتح والظاهر أنه بمعناه " (١٠٠)

ومثهما أيضا ، ما ذكره السيوطي قال : " وقيل إن العرب إذا سمعوا القران لغوا فيه ، فأنزل الله هذا النظم البديع ليعجبوا منه ويكون تعجبهم منه سببا لاستماعهم وسماعهم له سبب لاستماع ما بعده فترق القلوب وتلين الأفئدة ،

---

(٩٧) انظر تفسير البيضاوي (١/ ٤٤-٤٥) وتفسير الرازي (٢/ ١٠) والكشاف (١/ ٩٨)

(٩٨) تفسير الرازي (١/ ١٠)

(٩٩) تفسير البيضاوي (١/ ٤٤-٤٥)

(١٠٠) الاتقان (٢/ ١٤)

عد هذا جماعة قولا مستقلا والظاهر خلافه ، وإنما يصلح هذا مناسبة لبعض الأقوال "(١٠١)

وما أنسبه للقول بأنها فواتح لتنبيه السامع ، فهذه كلها كالقول الواحد ، وإنما اختلفت العبارات ، ولذا نسب الرازي هذه العبارة التي ذكرها السيوطي لقطرب (١٠٢) ، ونسب القرطبي إليه القول بأنها لتنبيه المستمعين . (١٠٣)

● الدليل الأول :

أن مثل هذا موجود في لغة العرب ، وهو الاتيان بما يدل على استفتاح الكلام ليتنبه له السامع وذلك كقول الراجز :

بل وبلدة ما الانس من آهالها(١٠٤)

وقول رؤبه بن العجاج :

بل ما هاج أحزانا وشجوا قد شجا(١٠٥)

قال الأخفش سعيد بن مسعدة رحمه الله : (بل) ليست من البيت ، ولا تعد في وزنه ، ولكن يقطع بها كلام ويستأنف بها آخر " (١٠٦)

○ الجواب على الدليل الأول :

قال الطبري رحمه الله ، ذاكرا وجوه خطأ هذه القول : " أحدها : أنه وصف الله تعالى ذكره بأنه خاطب العرب بغير ما هو من لغتها ، وغير ما هو في

---

(١٠١) المصدر السابق (٣/ ١٥) ، وممن ذكره قولا مستقلا ولم ينسبه لأحد الطبري في التفسير (١/ ٢١٠)

(١٠٢) تفسير الرازي (٢/ ٦)

(١٠٣) تفسير القرطبي (١/ ١٥٥)

(١٠٤) أنشده الأخفش الأوسط ، (سعيد بن مسعدة) في معاني القرآن (١/ ٢١) وهو من شواهد بن يعيش (٥/ ٧٢) وانظر اللسان (أهل)

(١٠٥) من شواهد المغني (٢/ ٣٧٢)

(١٠٦) معاني القرآن للأخفش الأوسط (١/ ٢١) وكذلك أنشد البيتين ، الطبري في التفسير (١/ ٢١٠) قال بعدهما نفس عبارة الأخفش المتقدمة .

لغة أحد من الآدميين ، إذ كانت العرب وإن كانت تفتتح إنشادها بما أنشدت من الشعر بـ(بل) فإنه معلوم منها أنها لم تكن تبتدأ شيئا من كلامها بـ (ألم) ، (ألر) و (المص) بمعنى ابتدأئها ذلك بـ (بل) " (١٠٧)

● الدليل الثاني :

إن هذه الحروف ما جاءت إلا في أوائل السور ، وذلك يؤكد أنها للتنبيه (١٠٨)

○ الجواب عن الدليل الثاني :

ويمكن أن يجاب عنه بعكس الدليل ، وذلك بأن يقال إن عدم مجيئها في وسط السورة ، مع وجود ما يحتاج الى تنبيه من كلام الله الذي يشبه بعضه ما ابتدأ به السور من الكلام ، يدل على أنها ليست للتنبيه .

● الدليل الثالث :

أن المشركين قد تواصوا بالإعراض عن القرآن ، فناسب أن يفتح لهم ، بما ينبههم ثم يتلى عليهم بعد ذلك .

○ الجواب عن الدليل الثالث :

قال ابن كثير : (وهو ضعيف أيضا ، لأنه لو كان كذلك لكان في جميع السور ولا يكون في بعضها بل غالبها ليس كذلك ، ولو كان كذلك أيضا لاينبغي الابتداء بها في أوائل الكلام معهم سوآء كان افتتاح سورة أو غير ذلك ، ثم إن

---

(١٠٧) تفسير الطبري (١/ ٢٢٣) وذكر البيضاوي أن مما يرد على هذا القول أن هذه الألفاظ لم تعهد مزيدة للتنبيه ، انظر التفسير (١/ ٤٤) وأما الوجهان الآخران اللذان ذكرهما الطبري ، ردا على هذا القول ، فهما أنه يؤدي إلى القول بأن الله خاطب عباده بما لا فائدة لهم فيه ولا معني ، والثاني أن بل في كلام العرب مفهوم معناها وهي تدل على رجوع عن كلام قد تقضي فاستعمالها على الافتتاح الى ما سيتلى عليه ، والاستشهاد بالشعر يدل على جواز استعمال مثل هذا الاسلوب في اللغة ، ولكن الطبري رحمه الله لما اعتبر القول بأن أوائل السور فواتح مغاير للقول بأنها تنبيه صح اعتراضه هذا والله أعلم .

(١٠٨) تفسير الرازي (٢/ ١١)

هذه السورة والتي تليها مدنيتان ، أعنى البقرة ، وآل عمران ، ليستا خطابا للمشركين فانتقض ما ذكروه بهذه الوجوه "(١٠٩)

ويمكن أن يرد على هذا الجواب بأن اختصاص بعض السور بذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتلوها على المشركين بمكة ، لدعوتهم بها إلى الإسلام وإثبات الوحي والنبوة . (١١٠)

وأما اختصاص ذلك بالقرآن فأنه أعظم ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم ، ودعاهم الى اتباعه قال تعالى : ﴿ قل إنما أنذركم بالوحي ﴾ (الأنبياء : ٤٥)، وقال : ﴿ وجاهدهم به جهادا كبيرا ﴾ (الفرقان : ٥٢) . وأما البقرة وآل عمران ، فإن الدعوة فيهما كانت موجهة لأهل الكتاب ، وهم إخوان المشركين .

■ أدلة من قال إنها حروف دالة على أسماء أخذت منها وحذفت بقيتها :

الدليل الأول :

قال ابن قتيبة : (وإن كانت مأخوذة من صفات الله ، فهذا فن من اختصار العرب ، وقلما تفعل العرب شيئاً من الكلام المتصل الكثير إلا فعلت مثله في الحرف الواحد المنقطع) . (١١١)

---

(١٠٩) تفسير ابن كثير (١/ ٥٩)

(١١٠) قال محمد رشيد رضا رحمه الله (إنما اختصت سور معينة من الطوال والمئِين والمثاني والمفصل بهذا الضرب من الافتتاح لأن النبي ﷺ كان يتلوها على المشركين بمكة ليدعوهم بها الى الإسلام ، وإثبات الوحي والنبوة ، وكلها مكية إلا الزهراوين ، البقرة وآل عمران ، وكانت الدعوة فيهما موجهة إلى أهل الكتاب) المنار (١١/ ١٩٦)

(١١١) عجز البيت الذي سيأتي قول الراجز (لا تحسبن أنا نسينا الإيجاف) وقد نسب الى الوليد بن عقبة وأنه قال ذلك يرتجز لما أمر بالشخوص إلى عثمان لما شهد عليه بشرب الخمر (انظر الأغاني (٥/ ١٧٧٥) وقد ذكر في البحر (١/ ٣٥) وانظر كذلك تفسير القرطبي (١/ ١٥٥)

ثم أطال النفس في بيان تصرف العرب في كلامها بالاستعارة والقلب والتقديم والتأخير والزيادة ثم ذكر أن العرب تحذف من الكلمة الحرف والشطر والأكثر ويبقون البعض والشطر والحرف يوحون به ويومؤون ، ثم قال وأنشد الفراء :

قلنا لها قفي قالت قاف (١١٢)

أراد فقال : قد وقفت ، فأومأت بالقاف إلى معنى الوقوف (١١٢)

ومثل هذا ما أنشده الطبري رحمه الله ، وهو قول الراجز :

ما للظليم عال ؟ كيف لا يا ينقد عنه جلده إذا يا (١١٣)

ثم قال : " كأنه أراد أن يقول إذا يفعل كذا وكذا ، فاكتفى بالياء من يفعل ، وكما قال آخر منهم :

بالخير خيرات وإن شراً فا (يريد فشرا)
ولا أريد الشر إلا أن تا (يريد إلا أن تشاء)(١١٤)

يريد إلا أن تشاء ، فاكتفى بالتاء والفاء في الكلمتين ، جميعا من سائر حروفهما ، وما أشبه ذلك من الشواهد التي يطول الكتاب باستيعابها) (١١٥) .

● الدليل الثاني :

ما ورد عن بعض الصحابة ممن قال بهذا القول ، وقد تقدم ذكر ذلك .

---

(١١٢) تأويل مشكل القرآن ص٣٠٨ ، وانظر المصدر السابق ص٣٠٢ ، ٣٠٩ .

(١١٣) عال بدعاء عليه ، من قولهم (عال ، عوله) أي ثكلته أمه ، اللسان (١٢/ ٤٨٣) وقول (كيف لا يا) كأنه أراد أن يقول (ينقد عنه . . .) فوقف ثم عاد يقول (ينقد) و (يا) في الآخر ، أي إذا بعدو هذا العدو ، والظليم ذكر النعام ، اللسان (١٢/ ٣٧٩) ، وانظر البيت في شرح شواهد الشافية (٤/ ٢٦٧) وتعليق أحمد شاكر على الطبري (١/ ٢١٣) .

(١١٤) انظر البيت في شرح شواهد الشافية (٤/ ٢٦٤) ونسبه للقيم بن أوس

(١١٥) تفسير الطبري (١/ ٢١٣)

○ الجواب عن الدليل الأول :

وقد أجيب عن الاستشهاد بالشعر المتقدم باختلاف شأنه عن شأن أوائل السور ، فإن السياق يدل علي المحذوف فيما أنشدوه ، وليس كذلك في هذه الحروف فإنه لا يمكن الاستدلال بالسياق على بقية الكلمة كما لا يخفى . (١١٦)

○ الجواب عن الدليل الثاني :

أما ما ورد عن بعض الصحابة ، فقد ذكر الشوكاني ثلاثة أمور تمنع من الاحتجاج به :

- أما الأول : فلأنه لا يعلم أن ذلك مأخوذ من النبي صلى الله عليه وسلم ، ومجرد استبعاد أن يقول الصحابة ذلك بمحض الرأي لا يسوغ ذلك .

- وأما الثاني فلأن المنقول عنهم مختلف ولا يمكن القول بالجميع ، ولا الاختيار بمجرد التحكم .

- وأما الثالث ، فلأنه لو كان عندهم شيء من النبي ﷺ لما اختلفوا ولماتركوا روايته عنه ﷺ . (١١٧)

■ دليل من قال إنها قسم أقسم الله به :

قال ابن قتيبة رحمه الله : " وإن كانت أقساما فيجوز أن يكون الله عز وجل أقسم بالحروف المقطعة ، كلها واقتصر على ذكر بعضها من ذكر جميعها ، فقال : " ﴿ألم﴾ وهو يريد جميع الحروف المقطعة ، كما يقول القائل تعلمت

---

(١١٦) انظر تفسير ابن كثير (١/ ٥٨) ، وفتح القدير للشوكاني (١/ ٣٠) وقال في البحر المحيط بعد أن ذكر الشعر (وفرق بين ما أنشد وبين هذه الحروف) (١/ ٣٥) ، وقال البيضاوي : " لم تستعمل للاختصار من كلمات معينة في لغتهم" (١/ ٤٤)

(١١٧) انظر فتح القدير (١/ ٣٢)

(أ ، ب ، ت ، ث) وهو لا يريد تعلم هذه الأربعة أحرف دون غيرها من الثمانية والعشرين ولكنّه لما طال أن يذكرهاكلها اجتزأ بذكر بعضها) .

ثم قال : " وإنما أقسم الله بحروف المعجم لشرفها وفضلها ، ولأنها مباني كتبه المنزلة بالألسن المختلفة ، ومباني أسمآئه الحسني وصفاته العلى ، وأصول كلام الأمم ، بها يتعارفون ويذكرون الله ويوحدون ، وقد أقسم الله في كتابه بالفجروالطور والعصر وبالتين والزيتون . وأقسم بالقلم إعظاما لما يسطرون " (١١٨)

○ الجواب عنه :

قال البيضاوي رحمه الله : " وجعلها مقسما بها وإن كان غير ممتنع ، لكنه يحوج إلى إضمار أشياء لا دليل عليها " (١١٩)

والإضمار هو ، إما إضمار حرف القسم أو إضمار فعل القسم ، (١٢٠) والله أعلم .

---

(١١٨) تأويل مشكل القرآن ص ٣٠٠-٣٠١

(١١٩) تفسير البيضاوي (١/ ٤٤)

(١٢٠) وذلك أنها إذا كانت مقسما بها فإعرابها ، إما أن يكون نصبا بتقدير فعل القسم ، أو جرا بإضمار حرف الباء ، وقد أورد على الأول اشكال وحاصله : أن ما وقع من هذه الحروف وما بعده مقسما به كالقرآن بعد (ص) ، و(ق) ، والقلم بعد (ن) تكون الواو بينهما إما عاطفة ، ولا يصح لاختلاف الإعراب بين المتعاطفين وإما للقسم وهو مستكره لأنه اجتماع قسمين على مقسم واحد ، كما ذكر الخليل ، وانظر الكشاف للزمخشري (١/ ٨٧-٩١) حيث أورد هذا الإشكال مانعا به الإعراب الأول ، ثم صحح الإعراب الثاني ، أما الألوسي فقد قال (وجاز النصب بتقدير فعل القسم فيما وقع بعده مجرور مع الواو ، نحو ﴿ ق والقرآن ﴾ مع أنه يلزم المخالفة بين المتعاطفين في الإعراب إن جعلت الواو للعطف واجتماع قسمين على شيء واحد أن جعلت القسم وهو مستكره ، كما قاله الخليل وسيبويه لأن المعطوف عليه في محل يقع فيه المجرور فيكون العطف على المحل ويقدر الجواب ، من جنس ما بعده إن كانت للقسم ، أو لا حاجة للتقدير ويكتفى بجواب واحد إذ لا مانع من جعل أحد القسمين مؤكدا للآخر من غير عطف أو يقال هما لما كانا مؤكدين لشيئ واحد وهو الجواب جاز ذلك ولا وجه وجيه للاستكراه وإن كان للضلالة أب فالتقليد أبوها) روح المعاني (١/ ١٠٤) هذا مع أن الجر بحرف قسم مضمر بغير عوض أجازه الكوفيون ومنعه البصريون إلا مع لفظ الجلالة (كقولهم الله لأفعلن) بالجر وانظر المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي بكر الأنباري (١/ ٣٩٣)

■ أدلة القول بأنها لبيان إعجاز القرآن :

قال الشنقيطي رحمه الله : " أم القول الذي يدل استقراء القرآن على رجحانه فهو أن الحروف المقطعة ذكرت في أوائل السور التي ذكرت فيها بيانا لإعجاز القرآن ، وأن الخلق عاجزون عن معارضته بمثله مع أنه مركب من هذه الحروف المقطعة التي يتخاطبون بها . . . " .

ثم قال : " ووجه شهادة استقراء القرآن لهذا القول : أن السور التي افتتحت بالحروف المقطعة يذكر فيها دائما دليل استقرائي على أن الحروف المقطعة قصد إظهار إعجاز القرآن بها وأنه حق " .

ثم ذكر أنه الدلالة على هذا المعنى في غاية الظهور والإيضاح في أول سورة هود حيث قال تعالى : ﴿ كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير ﴾ (١٢١)

أما الآيات فهي تسع وعشرون سورة ، ذكر في جميعها بعد الحروف المقطعة تعظيم القرآن إلا أربعة منها ، وهي سورة مريم ، قال تعالى ﴿ كهيعص ، ذكر رحمة ربك عبده زكريا ﴾ ، وسورة العنكبوت قال تعالى : ﴿ آلم ❖ أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون ﴾ وسورة الروم قال تعالى : ﴿ألم ، غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون ﴾ وسورة القلم ، قال تعالى ﴿ ن ، والقلم وما يسطرون ﴾ .

○ الجواب عن هذا الدليل :

وقد رد الشوكاني رحمه الله على هذا الدليل بأنه إذا كان المراد منه إلزام الحجة والتبكيت فهذا متيسّر ، أن يقال لهم : إن هذا القرآن هو من الحروف التي

---

(١٢١) أضواء البيان (٣/ ٤)

تتكلمون بها ليس هو من حروف مغايرة لها ، فيكون هذا تبكيتا وإلزاما يفهمه كل سامع منهم من دون إلغاز وتعمية وتفريق لهذه الحروف في فواتح تسع وعشرين سورة ، فإن هذا مع ما فيه من التطويل الذي لا يستوفيه سامعه إلا بسماع جميع هذه الفواتح هو أيضا مما لا يفهمه أحد من السامعين ولا يتعقل شيئا منه فضلا عن أن يكون تبكيتا له ، وإلزاما للحجة ، أيا كان ، فإن ذلك هو أمر وراء ذلك مترتب عليه ، ولم يفهم السامع هذا ولا ذكر أهل العلم عن فرد من أفراد الجاهلية الذين وقع التحدي لهم بالقرآن أنه بلغ فهمه إلى بعضه فضلا عن كله " (١٢٢)

وقد اعترض أيضا بأن من يسمع المتلو يعلم أنه كلام منظوم مما ينظمون منه كلامهم فلا حاجة إلى تقديم هذه الحروف . (١٢٣)

والرد على كلام الشوكاني رحمه الله ، بأن يقال : " إن إعادة التنبيه على أن المتحدى به مؤلف منها لا غير وتكريره في غير موضع واحد ، أوصل إلى الغرض وأقرّ له في الأسماع ، والقلوب من أن يفرد ذكره مرة ، وكذلك مذهب كل تكرير جاء في القرآن فمطلوب به تمكين المكرر في النفوس وتقريره " (١٢٤)

وأيضا فإن في إعادة ذكر هذه الحروف الدالة على التحدي تذكيرا به كلمانزلت ، وأي شيئ أقوى في التبكيت من أن تكرر الدعوة الى محاكاة القرآن والتحدي به في أوقات متتالية ، كلما نزلت سورة فيها من هذه الفواتح فأشارت إلى ذلك تلتها أخرى طيلة الثلاثة عشر عاما المكية .

وأيضا فإن هذا القرآن نزل منجما وكان النبي ﷺ يتلو على الناس ما نزل إليه منه ، ويطوف على القبائل والوافدين الى مكة يدعوهم وينذرهم ويتحداهم به ،

---

(١٢٢) فتح القدير (١/ ٣٠)

(١٢٣) ما بين القوسين من كلام الزمخشري (١/ ١٠٤)

(١٢٤) انظر الحاشية على تفسير البيضاوي (١/ ٤٢)

فربما تلى على اللاحق ما لم يتله علي السابق لتأخر نزوله ، فناسب أن يتكرر الإشعار بالتحدي بواسطة هذه الحروف ليسمع ذلك من لم يكن سمع من قبل .

وأما عدم نقل أهل العلم أن أحدا من أفراد الجاهلية فهم هذا الفهم فلا يصلح جوابا على الدليل لأن عدم النقل لا يستلزم عدم الوجود ، لا سيما إذا لم تتوفر دواعي النقل إذ لا قيمة لكلام أهل الجاهلية في معاني القرآن حتى ينقل ، وأيضا فإن أهل الجاهلية قد علم من حالهم التواصي بالإعراض عن القرآن والافتراء عليه والطعن فيه فإذا كان هذا حالهم فليس ببعيد أن لا يظهروا ما قد يكونون فهموه من معانيه مبالغة في الإعراض عنه فكما أن عدم نقله لا يستلزم عدم إظهارهم له فكذلك عدم إظهاره لا يستلزم عدم وجوده في نفوسهم ، والله أعلم .

وأما قول الشوكاني رحمه الله : " أن من يسمع المتلو يعلم أنه كلام منظوم مما ينظمون منه كلامهم فلا حاجة إلى تقديم هذه الحروف ، فالجواب عنه : أن تقديم هذه الحروف ليس لمجرد الإعلام بأن القرآن منظوم بالحروف العربية ، فإن هذا يحصل بسماعه دون تقديم هذه الحروف ولكنه - عند أصحاب هذا القول - للتهييج وقرع العصا على اذان المتلو عليهم من المشركين ، قبل تلاوته لمنازلة فصاحة القرآن بفصاحتهم مع أنه بالحروف ذاتها التي يشيدون بها قصائدهم التي يفتخرون بها والتي بلغت في الفصاحة عندهم أعلى درجاتها حتى استحقت بذلك أن يعلق بعضها على الكعبة التي يطوف حولها العرب الفصحاء ، فكأنه قيل لهم (الر) هي الحروف التي تتكلمون بها والتي ستنتظم محكمة على نحو من البلاغة والفصاحة فيما يلي ، بما أنتم عاجزون عن مقاربته فضلا عن الإتيان بمثله ولذلك قال الله بعد ذلك : ﴿ كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير ﴾ (هود : ١) .

■ أدلة من قال أنها لمعان شتى :

قال الإمام الطبري رحمه الله : " الصواب من القول عندي في تأويل مفاتح السور التي هي حروف المعجم أن الله جل ثناؤه جعلها حروفا مقطعة ، ولم يصل بعضها ببعض ، فيجعلها كسائر الكلام المتصل الحروف لأنه عز ذكره أراد بلفظه الدلالة بكل حرف على معاني كثيرة لا على معنى واحد " (١٢٥)

واستدل أيضا بأن الله جل ثناؤه لو آراد بشيء منها الدلالة على معنى واحد مما يحتمله دون سائر المعاني ، لأبان ذلك لهم رسول الله ﷺ إبانة غير مشكلة إذ كان جل ثناؤه إنما أنزل كتابه على رسوله ﷺ ليبيّن لهم ما اختلفوا فيه .

وقال أيضا : " وقد تركه إبانة ذلك – أنه مراد به من وجوه تأويله البعض دون البعض – أوضح الدليل على أنه مراد به جميع وجوهه التي هو لها محتمل ، إذ لم يكن مستحيلا في العقل وجه منها أن يكون من تأويله، ومعناه كما كان غير مستحيل اجتماع المعاني الكثيرة للكلمة الواحدة باللفظ الواحد في كلام واحد " (١٢٦) .

وقال أيضا ضمن تقريه لمذهبه : " فإن قال لنا قائل وكيف يجوز أن يكون حرف واحد شاملا الدلالة على معان كثيرة مختلفة ؟ قيل كما جاز أن تكون كلمةواحدة تشتمل على معان كثيرة مختلفة كقولهم للجماعة من الناس أمّة ، وللحين من الزمان أمّة ، وللرجل المتعبد المطيع لله أمّة ، وللدين والملة أمّة ، وكقولهم للجزاء والقصاص دين وللسلطان والطاعة دين ، وللتذلل دين والحساب دين في أشباه لذلك كثيرة يطول الكتاب إحصائها ، مما يكون من الكلام بلفظ واحد وهو متشمل على معان كثيرة " (١٢٧)

---

(١٢٥) تفسير الطبري (١/ ٣٢٣)

(١٢٦) ، (١٢٧) المصدر السابق (١/ ٢٣١)

○ الجواب عن الأدلة :

ويمكن الجواب عن قول الإمام بأن هذه الحروف جعلت مقطعة ، ولم تتصل ببعض كسائر الكلام لأن الله عز وجل أراد بلفظه الدلالة بكل حرف على معان كثيرة لا على معنى واحد ، بأن المطلوب هو الدليل على أن الله أراد بهذه الحروف المتقطعة ما تحتملة من معان ، وما ذكر هو هذه الدعوى بعينها مجردة عن الدليل .

وأما الاستدلال بترك النبي ﷺ لتعيين بعض معانيها على أن المراد جميع ما تحتمله من معان وأنه هذا نظير دلالة لفظ الأمة على الجماعة من الناس والحين من الزمان والرجل المتعبد المطيع والدين والملة وغير ذلك :

ففيه أن استعمال لفظ الأمة وما شابهه فيما دل عليه من معان في القرآن يختلف الشأن فيها عن هذه الحروف ، يبينه ما ذكره الإمام ابن كثير قال : " ولفظ الأمة وما أشبهها من الألفاظ المشتركة (١٢٨) في الاصطلاح إنما دل في القرآن في كل موطن على معنى واحد ، دل عليه سياق الكلام ، فأما حمله على مجموع محامله إذا أمكن ، فمختلف فيه بين علماء الأصول ليس هذا موضع البحث فيها والله أعلم " (١٢٩)

وما استدل به الإمام الطبري رحمه الله مبني على مسألة مشهورة ، هي هل

---

(١٢٨) المشترك هو اللفظ الذي يدل على عدة معان مختلفة فإن اللفظ والمعنى على أربعة أقسام لأنهما إما أن يتحدا أو يتكثرا أو يتكثر اللفظ مع اتحاد المعنى أو عكسه ، ومثال الأول لفظ الله عز وجل فإنه واحد ومدلوله واحد ، ويسمى باللفظ المنفرد ومثال الثاني السواد والبياض وتسمى الألفاظ المتباينة ، والثالث هي الألفاظ المترادفة كالأسد والليث يدلان على معنى واحد ، والرابع هو المشترك وهو أن يكون اللفظ واحدا والمعنى كثيرا بحيث يكون اللفظ وضع لكل واحد من تلك ومثاله لفظ العين يراد بها الباصرة وعين الماء والذهب أو الفضة وعين الشمس انظر نهاية السؤل (٢/ ٥٩) ، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص٢٩ .

(١٢٩) تفسير ابن كثير (١/ ٥٨) .

يصح حمل المشترك على كل معانيه ويظهر أن الإمام الطبري يذهب الى صحة ذلك ثم هنا مسألة أخرى متفرعة عنها وهي هل يجب حمله على جميع معانيه إذا لم يكن هناك قرينة تعين أحد المعاني فقد ذهب بعض من قال بصحة حمل المشترك على معانيه معا ، إلى وجوب ذلك ومنهم ، كما يظهر الإمام الطبري رحمه الله فبنى على هاتين المسألتين دليله هذا .

ولا بد قبل الجواب على دليله من ذكر هاتين المسألتين بشيء من التفصيل :

أما صحة حمل المشترك على معنيه أو جميع معانيه (١٣٠) ، فقد قال بها الأكثر ، وهو منقول عن الشافعي رحمه الله ، والقاضي أبي بكر الباقلاني واختاره ابن الحاجب (١٣١) ، وقال في شرح الكوكب المنير وعلى هذا أكثر الأصحاب يعني الحنابلة (١٣٢) ، وقال في مراقي السعود (١٣٣) : " إنه يصح مجازا عند جمهور المالكية وقال ابن تيمية رحمه الله : " جوز ذلك أكثر الفقهاء المالكية والشافعية والحنبلية وكثير من أهل الكلام " (١٣٤)

---

(١٣٠) محل النزاع في مسألة إطلاق المشترك على معانيه هو ما إذا أريد بإطلاق واحد هذا وذاك معا على أن يكون كل منهما مناط الحكم ومتعلق الإثبات والنفي وله ثلاث إطلاقات أخرى ليست داخلة في النزاع ، أما الأول فهو إطلاقه على كل من المعنيين على سبيل البدل ، وهذا لا نزاع في صحته وفي كونه حقيقة ، وأما الثاني فهو إطلاقه على أحد المعنيين لا على التعيين بأن يراد به في إطلاق واحد هذا أو ذاك ، مثل ليكن ثوبك جونا - أي أبيضا أو أسودا ، - وليس في كلام القوم - أي الأصوليين - ما يشعر بإثبات هذا الإطلاق أو نفيه ، أما الإطلاق الثالث فهو أن يراد به في إطلاق واحد المجموع المركب من المعنيين بحيث لا يفيد أن كل منهما مناط الحكم ، والفرق بين هذا الإطلاق والإطلاق المتنازع فيه دقيق ، ويتضح بأن اعتبار الجمعية يصير كل واحد من المعنيين جزء المعنى وبدون اعتبارها يصير كل واحد كأنه هو المعني بتمامه ، انظر حاشية السعد على شرح العضد لابن الحاجب (٢/ ١١٢) وكشف الأسرار (١/ ٤٠)

(١٣١) انظر شرح العضد لمختصر ابن الحاجب (٢/ ١١٢) ، والمحورل للرازي (١/ ٣٧١) والتمهيد للأسنوي (ص١٧٦) ،

(١٣٢) (٣/ ١٨٩)

(١٣٣) نشر البنود (١/ ١٢٥)

(١٣٤) مجموع الفتاوي(١٣/ ٣٤١)

وهؤلاء منهم من يقول إطلاقه على معانيه أو معنييه إطلاق مجازي ومنهم من يقول بل هو حقيقة (١٣٥) ويبدو من صنيع الإمام الطبري أنه مع أصحاب هذا القول .

وذهبت طائفة إلى عدم صحة ذلك وهم الحنفية (١٣٦) ، واختاره الفخر الرازي من الشافعية (١٣٧) ، وقال في شرح الكوكب المنير : " واختاره من أصحابنا القاضي وأبو الخطاب وابن القيم " (١٣٨) .

قال ابن القيم في كتابه جلاء الأفهام في الصلاة على خير الأنام : " وقد ذكرنا على إبطال استعمال اللفظ المشترك في معنييه معا بضعة عشر دليلا في مسألة القرء من كتاب التعليق على الأحكام " (١٣٩)

وقد ذكر بعض هذه الوجوه في كتابه زاد المعاد ، وذكر ما يدل أن هذا هو قول شيخه ابن تيمية " . (١٤٠)

---

(١٣٥) انظر شرح الكوكب المنير (٣/ ١٩١) ، وشرح العضد على مختصر ابن الحاجب (٢/ ١١٣)

(١٣٦) انظر كشف الأسرار (١/ ٤٠)

(١٣٧) انظر المحصول الرازي (١/ ٣٧٢)

(١٣٨) شرح الكوكب المنير (٣/ ١٩٢)

(١٣٩) جلاء الأفهام لابن القيم ص٨٥ وكتابه هذا (التعليق على الأحكام) يبدو أنه في حكم المفقود قال بكر بن عبد الله أبو زيد ، في كتابه (ابن القيم . . حياته وآثاره) ص١٤٢ ، (لم أر من ذكره من مترجميه سوى ما جاء في شرح النونية لابن عيسى ، إذ ذكره مترجمه في مسرد مؤلفاته) وكم هي الحاجة ماسة الآن للاطلاع على هذا الكتاب ، وهذا مما يؤكد ضرورة تحقيق كتب التراث والبحث عنها .

(١٤٠) وذلك أنه نقل عن ابن تيمية التشكيك في صحة هذا القول عن الشافعي ، وقال بعد ذلك : وأما الشافعي فمنصبه في العلم أجل من أن يقول مثل هذا ، فإن كانت هذه عبارة ابن تيمية ، فإنها تحمل أنه يمنع إطلاق المشترك على معنييه معا إلا أنه يحتمل أيضا أنه يشكك في صحة ما نقل عن الشافعي من أن هذا الإطلاق حقيقي وهذا لا يمنع أن يكون عند ابن تيمية من قبيل الإطلاق المجازي ولكن يشكل عليه نفيه رحمه الله للمجاز ، فلعله يشكك في صحة ما نقل عن الشافعي من أنه يوجب حمل المشترك على معنييه معا عند عدم القرينة ، ولا يلزم من هذا أن يكون مذهبه صحة هذا الإطلاق ولكنه لا يوجب حمل المشترك على جميع معانيه عند عدم القرينة المعينة لأحد المعاني بل يكون عنده على الوقف ، كما هو مذهب طائفة ممن يقول

وأقوى ما استدل به على عدم الصحة ، أن القول بصحة هذا الإطلاق يؤدي إلى التناقض ، وذلك أن من يقول بصحة هذا الإطلاق يفرض أن المشترك يطلق ويراد به هذا المعنى وحده ، ويطلق ويراد به ذلك المعنى وحده، ويطلق ويراد به المعنيان معا ، ثم يقول إن المشترك يصح أن يراد به جميع معانيه فيكون مريدا لهذا وحده ولهذا وحده ولهما معا ، وهذا محال ، فإن كونه مريدا لهما معا معناه لا يريد هذا وحده ، وهذا وحده ، أو بعبارة أخرى يلزم من حيث ارادتهما بدلا الاكتفاء بكل واحد منهما وإرادتهما منفردين ، ومن حيث إرادة المجموع معا عدم الاكتفاء بأحدهما وإرادتهما مجتمعين ، وهذا هو التناقض بعينه ، ومحال أن يطلق لفظ يراد به معان متناقضة ثم يكون هذا الإطلاق صحيحا (١٤١) .

وأما الذين يصححون هذا الإطلاق ، فقد استدلوا بوقوعه على صحته (١٤٢) وذلك في قوله : ﴿ إن الله وملائكته يصلون على النبي ، يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ﴾ (الأحزاب : ٥٦) وذلك أن الصلاة من الله الرحمة ، ومن

= بجواز هذا الإطلاق للمشترك ، والذي حدا الى هذا التطويل ما أوهمه كلام العلامة محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله من أن ابن تيمية يقول بجواز حمل المشترك على جميع معانيه فإنه قال : (وهو أن أصح الأقوال عند الأصوليين كما حرره أبو العباس بن تيمية رحمه الله في رسالته في علوم القرآن وعزاه لأجلاء علماء المذاهب الأربعة هو جواز حمل المشترك على معنييه أو معانيه) (٦/ ٨١) ، فهذا يعارض ما أفاده كلام ابن القيم المتقدم على ما فيه من الاحتمال ، ولم أجد لابن تيمية كلاما في هذه المسألة إلا في رسالته في أصول التفسير ولم يبيّن فيها مذهبه ، ولكنه حكى عن أكثر الفقهاء وكثير من المتكلمين ، القول بصحة إطلاق المشترك على معنييه ، وقد تقدم نقل عبارته فإن كان الشنقيطي رحمه الله يريد هذه العبارة فهي لا توافق ما نقله عنه كما هو ظاهر ، وهذه الرسالة في أصول التفسير ، مطبوعة ضمن مجموع الفتاوي لابن تيمية ، ولم أجد له رسالة غيرها خاصة بعلوم القرآن والله أعلم وانظر زاد المعاد (٤/ ١٨٧)

(١٤١) انظر في هذا الدليل ، المحصول للرازي (١/ ٣٥٥) ، وكشف الأسرار (١/ ٤٠) ، ومختصر ابن الحاجب مع شرح العضد وحاشية السعد عليه (١/ ١١٣)، وقد ذكر الإمام ابن القيم في زاد المعاد (٤/ ١٨٧) غيره ، بدل على أن هذا الدليل أقوى ما يستدل به اقتصار المصادر السابقة عليه .

(١٤٢) انظر في هذا الدليل ، المحصول للرازي (١/ ٣٥٦)، وكشف الأسرار (١/ ٤١) ومختصر ابن الحاجب (٢/ ١١٤)

الملائكة استغفار ، وأريد كلا المعنيين في الآية بإطلاق واحد .

وفي قوله تعالى ﴿ ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض والشمس والقمر والنجوم والدواب وكثير من الناس وكثير حق عليهم العذاب ومن يهن الله فما له من مكرم ، إن الله يفعل ما يشاء ﴾ (الحج :١٨) ، فالسجود هو الخضوع هنا لأنه هو المقصود من الدواب وأريد به أيضا وضع الجبهة على الأرض في قوله : ﴿ وكثير من الناس ﴾ ، وإلا لم يكن لتخصيص الكثير من الناس فائدة .

وقد أجيب عن هذين الدليلين بأن المراد بالصلة هنا الثناء فيكون من الله وملائكته وهو الذي رجحه ابن القيم ، وأبطل تفسيرها من الله (بالرحمه) بخمسة عشر وجها في كتابه جلاء الأفهام ، من أقواها أن الله فرق بين الصلاة والرحمة فقال : ﴿ أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة ﴾ ولو كانت هي الرحمة لذهب مقتضى العطف وهو المغايرة بين المتعاطفين)(١٤٣)

وأما السجود فيصح أن يكون قوله تعالى ﴿ وكثير من الناس ﴾ مرفوع بفعل مضمر يدل عليه يسجد الأول ، أي ويسجد له كثير من الناس سجود طاعة وعبادة ، فيكون يسجد الأول بمعنى الانقياد والخضوع ، والثاني بمعنى العبادة ، فيختلف المعنى لاختلاف اللفظ .(١٤٤)

والذي يظهر والله أعلم ضعف القول بالصحة لعدم النقل السالم من الاحتمال (١٤٥) ، ولما يؤدي إليه القول به من التناقض ، وأما الشافعي رضي الله

---

(١٤٣) انظر جلاء الأفهام ص٨٣-٩٠ .

(١٤٤) انظر كشف الأسرار (١/ ٤١) ومختصر ابن الحاجب مع شرح العضد والحاشية (٢/ ١١٤)

(١٤٥) قال الشوكاني رحمه الله (ولم يأت من جوزه بحجة مقبولة) إرشاد الفحول ص٢٠ ، ونقل علاء الدين البخاري عن جميع أهل اللغة القول بعدم الصحة ، انظر كشف الأسرار(١/ ٤٠)

عنه وهو الذي قيل فيه إن كلامه حجة في اللغة ، فلا يصح عنه هذا القول .

قال ابن القيم : " وما حكي عن الشافعي رضي الله عنه من تجويزه ذلك فليس بصحيح عنه وإنما أخذ من قوله : « إذا أوصى لمواليه وله موال من فوق ومن أسفل تناول جميعهم » فظن من ظن أن لفظ المولى مشترك بينهما وأنه عند التجرد يحمل عليهما ، وهذا ليس بصحيح فإن لفظ المولى من الألفاظ المتواطئة ، فالشافعي وأحمد رضي الله عنهما – في ظاهر مذهبه – يقولان بدخول نوعي الموالي في هذا اللفظ ، وهو عنده عام متواطئ لا مشترك " (١٤٦) .

أما المسأله الثانية : فهي مبنية على هذه المسألة وذلك أن القائلين بصحة هذا الإطلاق للمشترك اختلفوا فيما إذا لم يترجح أحد المعاني ، فذهب الأكثر إلى أنه يكون كالمجمل ويتوقف فيه حتى يأتي بيانه ، نقل عن الشافعي والقاضي أبي بكر الباقلاني رحمهما الله أنه يجب حمله في هذه الحالة على جميع معانيه . (١٤٧)

---

(١٤٦) انظر جلاء الأفهام ص٨٥ ، والألفاظ المتواطئة هي الألفاظ التي تطلق على أشياء متغايرة في العدد ولكنها متفقة في المعنى الذي وضع الاسم عليه ، كاسم الرجل فإنه يطلق على زيد وعمرو وبكر وخالد انظر المستصفى للغزالي ص٤٣ ، وانظر كذلك التعريفات للجرجاني ص١٩٩ ، وربما كان المتواطئ قريب الشبه من المشترك قال الغزالي (واعلم أن المشترك قد يكون مشكلا قريب الشبه من المتواطئ ، ويعسر على الذهن وأن كان في غاية الصفاء الفرق ، السمتصفى ص٤٣ ، ولعل لفظ المولى في كلام الشافعي هنا من هذا القبيل فإن المولى قد يطلق بالتواطؤ على الموالي المعتقين والمعتقين (باسم الفعل والمفعول) فيتناولهما معا كما تتناول سائر الألفاظ المتواطئة جميع مدلولاتها إذا كانت مطلقة غير مقيدة .

(١٤٧) قال الاسنوي في نهاية السؤل (فإن تجرد عن القرائن فهو مجمل إلا عند الشافعي والقاضي) (٢/ ١٤٢) وقد تقدم أن النقل عن الشافعي فيه نظر ، وأما القاضي فكذلك قال ابن القيم (قال شيخ الإسلام في هذه الحكاية عن الشافعي رحمه الله والقاضي نظر ، أما القاضي فمن أصله الوقف في صيغ العموم و أنه لا يجوز حملها على الاستغراق إلا بدليل فمن يقف في ألفاظ العموم كيف يجزم في الألفاظ المشتركة بالاستغراق ، من غير دليل وإنما الذي ذكره في كتبه إحالة الاشتراك رأسا ، وما يدعى فيه الاشتراك فهو عنده من قبيل التواطؤ) زاد المعاد (٤/ ١٨٧) وانظر كذلك الإبهاج شرح المنهاج ، فإنه عزى إلى القاضي إنكار صيغ العموم (١/ ٢٦٥)

وقد اختلف النقل في سبب القول بوجوب الحمل عند القائلين به ، قال التاج السبكي في شرح الإبهاج ، (بقي في المسألة أن وجوب الحمل عند القائلين به هل هو للاحتياط ، أو لأنه عنده من باب العموم ، اضطرب النقل فيه فمن ناقل أنه من باب الاحتياط ، وعليه جرى صاحب الكتاب ومن ناقل أنه عندهم من باب العموم وبه يشعر إيراد إمام الحرمين)(١٤٨)

والاحتياط إنما يكون في العمل خشية إهمال الأمر والنهي عن العمل بمقتضاهما ، ويكون وجوب العمل بالجميع لأجل الإتيان بذلك المعيّن - الذي لم يتبيّن بالقرائن - أما المسائل العملية كما هو الحال في فواتح السور - فلا يتجه القول بوجوب حمل المشترك على جميع معانيه (للاحتياط بل لا يتصور ذلك لأنه لا يكون فيه إيتان بالمعين إذ القائل بارادة جميع المعاني قائل بعدم ارادة الواحد منها ، وأما العموم فإنه يشمل هنا - جعلنا المشترك كالعام أفراداً مختلفة في الحقيقة ولذلك نسب إلى الشافعي ان العموم عنده قسمان متفق الحقيقة ومختلف الحقيقة ليدخل حمل المشترك على جميع معانيه) في العام . (١٤٩)

والذي يظهر والله أعلم عدم صحة جعل الألفاظ المشتركة كالأسماء العامة إذ (لو كان كذلك لجاز استثناء أحد المعنيين منه ولسبق إلى الذهن منه عند الإطلاق العموم ، وكان المستعمل له في أحد معنييه بمنزلة المستعمل للاسم العام في بعض معانيه فيكون متجوزا في خطابه غير متكلم بالحقيقة وأن يكون من استعمله في معنييه غير محتاج الى دليل وإنما يحتاج إليه من نفي المعنى الآخر ، ولوجب أن يفهم منه الشمول قبل البحث عن التخصص عند من يقول بذلك في صيغ العموم ، ولا ينفي الإجمال عنه إذ يصير بمنزلة سائر الألفاظ العامة وهذا باطل قطعا) (١٥٠) .

---

(١٤٨) انظر الإبهاج شرح المنهاج لعلي بن عبدالكافي السبكي وابنه عبد الوهاب (١/ ٢٦٨)

(١٤٩) انظر شرح العضد لمختصر ابن الحاجب (٢/ ١١٢)

(١٥٠) انظر زاد المعاد (٥/ ٦٠٧-٦٠٨)

وقال في الإبهاج شرح منهاج الوصول للبيضاوي : " والمختار عندنا أنه للاحتياط وكيف يكون من باب العموم ومسمى العموم واحد والمشترك مسمياته متعددة ، وأيضا فالمشترك يجب أن يكون إفراده متناهية ولا كذلك العموم " (١٥١)

وعبارة الإمام الطبري تشعر بأنه يذهب الى أن حمل المشترك على جميع معانيه ، من باب حمل العام على أفراده المختلفة في الحقيقة ، فإنه قال : " فذلك يحوي جميع ما وصفنا مما بيّنا من وجوهه لأنه جلّ ثناؤه لو أراد بذلك أو بشيء منه الدلالة على معنى واحد مما يحتمله ذلك دون سائر المعاني غيره لأبان لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إبانة غير مشكلة " (١٥٢)

كأن يقول : " اللفظ عام فيشمل معانيه المختلفة ولم يخصص النبي صلى الله عليه وسلم أحد المعاني فيبقى على عمومه " .

- **خلاصة ما تقدم :**

أن ما استدل به أصحاب هذا القوب مبني على صحة حمل المشترك على جميع معانيه ، وفي صحة ذلك خلاف بين العلماء ، وأن الأظهر عدم الصحة .

وأنه على تسليم حجة ذلك ، فإن في وجوب حمله على جميع معانيه خلافا أيضا ، والذين قالوا بوجوب ذلك ، منهم من جعله من باب العموم ولا يصح جعل الألفاظ المشتركة كألفاظ العموم لما تقدم من الأدلة .

ومنهم من جعله من باب الاحتياط في تحصيل مراد المتكلم ، ولكن الاحتياط يكون في باب العمل أما المسائل العلمية فلا .

فهذا هو الجواب على دليل أصحاب هذا القول .

---

(١٥١) انظر الإبهاج (١/ ٢٦٥)

(١٥٢) تفسير الطبري (١/ ٢٢٢)

الفصل الثالث : القول الراجح

أقوى الأقوال المتقدمة في الدليل والله أعلم ، أن معنى هذه الحروف التي في أوائل اسور أنها أسماء للحروف المبسوطة التي ركبت منها الكلم ، والتي تسمى حروف المعجم فمعنى الألف أنه اسم لأوسط حروف قال ، ومعنى اللام أنها اسم لأخر حروف قال ، وهي أسماء موقوفة ، ولهذا لم تعرب فإن الإعراب إنما يكون بعد العقد والتركيب وإنما نطق بها في تلاوة القرآن موقوفة .

يبين صحة هذا :

أن كونها أسماء لحروف المعجم أمر محقق لا نزاع فيه – في غير مواضعها في القرآن – وإذا كان هذا هو معناها المعروف في اللغة ، ولم يأت دليل قاطع على أنها أريد بها غير ذلك فتفسير القرآن بما هو معروف في لغة العرب لا يترك إلا بنقل صحيح صريح عن المعصوم أو برهان يصلح بمثله تفسير القرآن .

ويؤيده : أنها تقرأ بأسماء هذه الحروف ، ولا تقرأ كما كتبت بصورة الحروف ، ولا تلفظ مجتمعة كالكلمة الواحدة .

وأن المتبادر الى الفهم عند سماع هذه الألفظا مسمياتها من حروف المعجم ، لا سيما إذا سردت على سبيل التعديد ، فإذا قيل ألف ، باء ، تاء ، . . . لم ينصرف الذهن إلى معنى أول من هذا المعنى . ولعل هذا هو السبب الذي من أجله لم يعترض الكفار بها على القرآن مع حرصهم على أن يجدوا ما يمكنهم من ذلك كما قال أبو بكر بن العربي رحمه الله : " وذلك أن الله بعث نبيه صلى الله عليه وسلم إلى الخلق بمعجز تحدى به العرب خاصة ، وهو القرآن واستفتح بعض سوره بهذه الحروف المقطعة ، والعرب قد شنفت له ولقومه جراءة عليه يرقبون منه زلة ، يتربصون به سقطة ، فلو كانت هذه الحروف سالكة سبيل

الإشكال غير داخلة في فن من فنون فصاحتهم ، لاتهتدي إليها معارفهم ما تركوه أن ينتقل عنها شبرا حتى يحدث لهم فيها ذكرا ، ويظهر إليهم به علما . . . " (١٥٣) .

وإذا كانت هذه الألفاظ لها معان معلومة في اللغة التي نزل بها القرآن ، ثم تكلم الله عز وجل في القرآن ، فلا يقال حينئذ أن الله تكلم في أعظم كتبه بما لا سبيل إلى معرفة معناه ، فإن قيل فقد علم الخاطبون بأن هذه أسماء لحروف فما فائدة إعلامهم بها فالجواب : إن هذا إنما يرد على من يقول ليس لافتتاح بعض السور بهذه الحروف وجه إلا إرادة معانيها في أنفسها وهو خطأ بل يجب اعتقاد أن لله تعالى حكمة في افتتاح بعض السور بأسماء الحروف .

ولكن قد يقال ما الحكمة من وقوع هذه الأسماء فواتح للسور ، ولعل كثيرا من الخلاف المنقول هو من هذا الباب ، والكلام في حكمة افتتاح بعض السور بهذه الأسماء التي معناهاالمفهوم منها أنها أسماء لبعض حروف لغة القرآن كالكلام في حكمة تقديم هذه الآية على أختها وهذه السورة على تلك ، وكالكلام في حكمة تغير ألفاظ القصة في القرآن ، وكالكلام في تقديم بعض الألفاظ كما في قوله تعالى : ﴿ واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها عدل ولا تنفعها شفاعة ﴾ فأخر ذكر الشفاعة في هذه الآية وقدّم في الأولى .

ولا يقدح جهلنا بحكمة ذلك كله وأسراره في هداية القرآن ولا في كونه عربيا تعقل معانيه و ينتفع بها ، وإنما الذي يقدح في ذلك زعم من زعم أن في القرآن ما لا يعلم معناه ولا يدرى ما هو بل ما لا يفهم منه سامعه شيئا إلا كما يفهم من لغة الزنج من لا يعرفها .

---

(١٥٣) قانون التأويل (٥٢٧)

وممن اختار أن هذه الحروف أسماء لحروف المعجم من المفسرين - مع اختلافهم في الحكمة الزمخشري - فإنه قال : " فإن قلت قد تبين أنها أسماء لحروف المعجم وأنها من قبيل المعربة ، وأن سكون أعجازهاعند الهجاء لأجل الوقف فما وجه وقوعها على هذه الصورة فواتح " (١٥٤)

والبيضاوي فإنه قال : " ثم إن مسمياتها لما كانت عنصر الكلام وبسائطه التي يركب منها ، افتتحت السور بطائفة منها إيقاظا لمن تحدى بالقرآن وتنبيها على أن أصل المتلو عليهم كلام منظوم مما ينظمون منه كلامهم فلو كان من عند غير الله لما عجزوا عن آخرهم مع تظاهرهم وقوة فصاحتهم عن الإتيان بما يدانيه " (١٥٥)

وكذلك الشيخ محمد رشيد رضا رحمه الله قال في تفسيره : " ﴿ ألمص﴾ هذه الحروف مركبة في الرسم بشكل كلمة ذات أربعة حروف ولكنها تقرأ بأسماء هذه الحروف ساكنة هكذا : ألف ، لا ، ميم ، صاد ، والمختار عندنا أن حكمة افتتاح هذه السورة وأمثالها بأسماء حروف ليس لها معنى مفهوم غير مسمى تلك الحروف التي يتركب منها الكلام هي تنبيه السامع إلى ما سيلقى اليه بعد هذا الصوت من الكلام حتى لا يفوته منه شيء " (١٥٦) .

وقال بأن هذه الحروف أسماء لحروف المعجم أشير ببعضها إلى سائرها الفراء وقطرب ، نسبه إليهما ابن الجوزي (١٥٧) ، ثم ذكر أن فائدة ذلك بيان الإعجاز والتحدي وقد تقدم أنهما ممن يقول أن فائدة هذه الحروف لبيان الإعجاز ، فقولهما إذن إن هذه الحروف حروف من حروف المعجم ، استغنى

---

(١٥٤) تفسير الكشاف (١/ ٨٣)

(١٥٥) تفسير البيضاوي (١/ ٤٢)

(١٥٦) تفسير المنار (٨/ ١٩٦)

(١٥٧) زاد المسير (١/ ٢١)

بذكر ما ذكر منها في أوائل السور عن ذكر بواقيها ، وأن الحكمة من ذلك بيان إعجار القرآن ، وقد ذكر ابن جرير الطبري أن من أهل العربية من قال بهذا القول ولكنه لم يذكر الحكمة ولم ينسبه لأحد ثم لم يستبعد شيئا من الأقوال إلا هذا القول ، مستدلا بخروجه عن أقوال جميع الصحابة والتابعين ومن بعدهم (١٥٨) .

فإن كان قد عنى أن القول بأن معنى هذه الحروف هو أنها أسماء لحروف المعجم خارج من أقوال جميع الصحابة والتابعين فليس بمسلّم ، فإن من قال في تأويل هذه الحروف أنها قسم ، قائل بأنها أسماء الحروف لا محالة ، ولكنه زاد على ذلك بأن الله أقسم بها إذ لا يجوز أن يقسم الله بما لا يعرف معناه المخاطب ، فإن القسم حينئذ لا فائدة فيه ، وإنما يؤتي بالقسم تأكيدا للمقسم به ليعظم في نفس السامع ، وكيف يؤكد الشيء بالشيء المجهول . (١٥٩)

وكذلك قول من قال إنها فواتح افتتح الله بها فإنها عنده أسماء لحروف المعجم ذكرت للافتتاح .

وهذا القول الذي استثناه الإمام الطبري ، فضعفه ، لا ريب هو أقوى من قول من قال : إن أوآئل السور في مدة أقوام وآجالهم ، مع أنه أدخله في اختياره ، قال ابن حجر رحمه الله بعد أن ذكر قول من قال إن هذه الحروف للإشارة الى مدة بقاء الأمة : " وهذا باطل لا يعتمد عليه فقد ثبت عن ابن عباس الزجر عن أبي جاد ، والإشارة إلى ذلك من جملة السحر وليس ذلك ببعيد فإنه لا أصل له في الشريعة " (١٦٠) .

---

(١٥٨) انظر تفسير الطبري (١/ ٢٠٩)(١/ ٢٢١)

(١٥٩) قال ابن تيمية (والمقسم عليه يراد بالقسم توكيده وتحقيقه) (٣١/ ٣١٥)المجموع

(١٦٠) انظر الاتقان (٢/ ١٤)

فإذن القول في معاني هذه الحروف في أنفسها شيء ، والقول في حكمة افتتاح الله بها شيء آخر (١٦١) ، وإذا كان الراجح من الأقوال في معناها ما تقدم فإن الراجح من الأقوال في حكمة افتتاح الله جل وعز بهذه الحروف بعض السور هو ما دل عليه القرآن ، فإن الأولى تفسير القرآن بالقرآن وهو ما ذكره البيضاوي قريبا ، وتقدم ذكر من نصره من العلماء وأن الدليل عليه هو الاستقراء فغالب السور التي ذكر في أولها هذه الحروف جاء بعدها التنويه بتعظيم القرآن والانتصار له وأما السور التي لم يذكر فيها بعد هذه الحروف الانتصار للقرآن وتعظيمه فإن ذلك لا يقدح في صحة الدليل المذكور ، ويمكن أن يقال إن تكرار ذلك في أكثر المواضع كان كافيا في إفهام المراد من هذه الحروف فاستغني بذلك عن ذكره في هذه السور .

ثم إنه لا مانع من تعدد الحكم في الشيئ الواحد وأن يذكر ويراد به أكثر من مقصود وحكمة فيمكن أن يراد مع ذلك الإقسام بها ، ويكون إنماأقسم بها خاصة لهذه الحكمة العظيمة ، ولا شك أن القسم ينبه السامع إلى ما سيلقى إليه من الكلام بعده .

وقد ذكر أبو السعود أن الذين ذهبوا إلى أنها أسماء للسور قالوا : سميت بها إيذانا بأنها كلمات عربية معروفة التركيب من مسميات هذه الألفاظ فيكون فيه إيماء إلى الإعجاز ، والتحدي على سبيل الإيقاظ . (التفسير ١/ ٢١)

---

(١٦١) قال ابن كثير (ومن هنا لخص بعضهم في هذا المقام كلاما ، فقال لا شك أن هذه الحروف لم ينزلها سبحانه وتعالى عبثا ولا سدى ومن قال من الجهلة إنه في القرآن ما هو تعبد بالكلية ، فقد أخطأ خطأ كبيرا فتعين أن لها معنى في نفس الأمر فإن صح لنا فيها شيء عن المعصوم قلنا به وإلا وقفنا حيث وقفنا وقلنا (آمنا به كل من عند ربنا) ثم قال (والقام الآخر في الحكمة التي اقتضت إيراد هذه الحروف في أوائل السور ما هي ؟ مع قطع النظر عن معانيها في أنفسها . . .) (٥٩١)

وقال الألوسي رحمه الله : " والذي أطبق عليه الأكثر ، وهو مذهب سيبويه ، وغيره من المتقدمين أنها أسماء لها سميت بها إشعارا بأنها كلمات معروفة التركيب فلو لم تكن وحيا من الله لم تتساقط مقدرتهم دون معارضتها "

(روح المعاني ١/ ٩٩)

فالذين قالوا إنها أسماء للسور لم يمنعوا أن يراد بها الإعجاز ، وما ذاك إلا لجواز أن يراد باللفظ التسمية ويراد بالتسمية بهذا اللفظ خاصة الإشارة إلى شيئ آخر ، فكذلك لا يمنع إذا أريد بها الإعجاز أن يكون في ذلك حكم أخرى .

وقد قال الراغب الأصفهاني ، إن الإقسام بها يصح أن يراد به التنبيه على عظم موقعها وعلى عجزنا عن معارضة كتابة المؤلف منها . (١٦٢)

وليس هذا من باب حمل المشترك على معانيه لأنه في المشترك تكون المعاني مرادة باللفظ كل على حده عند الإطلاق ثم يدعى أنها مرادة معا في إطلاق واحد ، أما هنا فاللفظ له معنى واحد في نفسه عند الإطلاق ثم صار يراد به في موضع ما ، أكثر من معنى بحسب السياق ، وليست تلك المعاني مما يراد به الإطلاق ، ولهذا قيل إنها من الحكم ، وإن كانت الحكم في باب الكلام هي المعاني إذ هي المقصود بالكلام ، فلا يختلط هذا بالمشترك .

ويشبه هذا دلالة اللفظ عل يمعني ابملطابقة ، وعلى غيره بالتضمّن ، وعلى ثالث بالالتزام ، كدلالة أسماء الله على الذات وحدها وعلى صفة الخلق وحدها بالتضمن ، وعلى صفتي العلم والقدرة بالالتزام .

فهذا ليس من باب إطلاق المشترك على معانيه فإن القدرة والعلم ليسا من معاني لفظ الخالق عند الإطلاق ، كما في المشترك ، فكذلك دلالة أسماء حروف المعجم على ما ذكر يشبه هذا من وجه أن خالفه من وجه ، والله أعلم .

---

(١٦٢) انظر مقدمة التفاسير مع تفسير الفاتحة ومقدمة البقرة ، لأبي القسام الراغب الأصفهاني ص١٤٧ .